المشروعات القومية الكبرى في محافظة الإسماعيلية

"رؤية سوسيولوجية"

إعداد

عمرو محمد نجيب عبد العال
مدرس مساعد بقسم علم الاجتماع

هايدي نادي أحمد موسي
باحثة دكتوراه في علم الاجتماع

إشراف

أ.د/ حسين أنور جمعة
أستاذ علم اجتماع السكان والتنمية
بكلية الآداب جامعة قناة السويس

أ.د/ سحر حساني بربري
أستاذ علم الاجتماع – عميد معهد الدراسات
الأفرواسيوية العليا جامعة قناة السويس

الملخص

تقوم الدولة المصرية بإنشاء العديد المشروعات القومية العملاقة، التي تتسم بشمولها واتساعها وانتشارها في مختلف أرجاء مصر، من خلال تطبيق بعض السياسات والاستراتيجيات التنموية ومن أهمها "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وذلك لتحقيق التوازن الاقتصادي وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل، وتقليص نسبة البطالة والفقر، وإعادة توزيع السكان وانتشارهم على امتداد سلسلة من المدن الجديدة في كافة المناطق بالجمهورية، وعلى الرغم من وجود التحديات والمعوقات والتي من أهمها تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، وما خلفه من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية على مستوى العالم، إلا أن الحكومة المصرية كان لها دوراً كبيراً على المستوى المحلي في تحقيق العدالة

الاجتماعية، وذلك من خلال الالتزام بتحقيق مبدئ تكافؤ الفرص، والذي ظهر من خلال السياسات الرسمية التي تتبعها الدولة نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة، والتي تؤكد على ضرورة أن تكفل عملية التنمية الفرص لجميع الناس لتفعيل طاقاتهم في إطار من الكرامة والمساواة، وأن يتمتعوا جميعاً بحياة تلبى طموحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية، بتحقيق حياة كريمة في جميع الجوانب التنموية، وتقليل الفوارق بين الدخل القومي، وتحقيق النمو المتوازن على جميع المستويات، بالإضافة إلى الاستثمار في الموارد البشرية والتي تعد صلب عملية التنمية المستدامة.

Abstract

The Egyptian state is establishing many major national projects, which are comprehensive, vast, and widespread throughout Egypt. The Egyptian state applies some development policies and strategies, the most important of which is "Egypt Vision 2030," in order to achieve economic stability, establish the principles of social justice in its comprehensive concept, reduce unemployment and poverty, and redistribute the population and spread it over a series of new cities in all regions of the republic. Despite the challenges and obstacles, the most important of which are the repercussions of the emerging Corona virus pandemic and its aftermath economic, social, and environmental impacts globally, the Egyptian government has played a major role at the local level in achieving social justice, through its commitment to achieve the principle of equal opportunities. This was reflected in the official policies pursued by the state towards achieving the sustainable

development goals. Such goals emphasize the need for the development process to ensure opportunities for all people to activate their energies within a framework of dignity and equality, and to make them enjoy a life that meets their hopes and future aspirations, by achieving a decent life in all aspects of development, reducing the differences between national income, achieving balanced growth at all levels, as well as investing in human resources, which is the base of the sustainable development process.

مقدمة:

تقوم الحكومة المصرية بتنفيذ برامج طموحة للإصلاح الاقتصادي تتضمن إصلاحات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة وتحقيق التنمية الشاملة، حيث وضعت سياسات واستراتيجيات للتخفيف من المشكلات الاقتصادية، إلى جانب هيكلة الاقتصاد المصري ودعمه، ويأتي ذلك من خلال تطبيق بعض السياسات والاستراتيجيات التنموية ومن أهمها "رؤية مصر ٢٠٣٠"، والتي تعكس الخطط التنموية للدولة وتهدف من خلالها لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة.

كما تركز هذه الاستراتيجية على الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف المجالات، كذلك تنمية الخصائص السكانية للمواطنين المصريين، من خلال ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي، ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، إلى جانب تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، وإنشاء مشروعات قومية كبرى

تهدف إلى تنمية المجتمع المصري وتحسين مستويات المعيشة به، وتعزيز الاستثمار في القدرات البشرية وتنمية الابداع من خلال زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات، كذلك الاهتمام بمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية، بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة لمؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية، ويأتي ذلك لتعزيز الريادة المصرية إقليميًا ودوليًا وضمان سلامة الأمن القومي المصري.

أ- قضية البحث:

تشهد مصر طفرة كبيرة في المشروعات القومية على مدار السنوات القليلة الماضية، حيث افتتحت الحكومة المصرية العديد من المشروعات التي تساهم في رفع مستوى الاقتصاد وزيادة الدخل القومي عبر جذب الاستثمارات الأجنبية، وبدأت أولى مشروعاتها القومية بقناة السويس الجديدة، التي تم الانتهاء منها وافتتاحها وتشغيلها في زمن قياسي، وتبعها العديد من المشروعات القومية والتنموية الكبرى فيما بعد، وفي ظل متغيرات محلية وإقليمية وعالمية غير مسبوقة حققت مصر إنجازات هائلة في كافة المجالات، وتمت تلك الإنجازات وفق ثقافة تكاملية بين كافة أجهزة الدولة والوزارات مستندة إلى رؤية علمية ومستهدفات يسعي الجميع لتطبيقها، لتكون خطوة على طريق تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والنهوض بالمجتمع(مرعي، ٢٠٢٠، ص٣).

ولعل أهم ما يميز المشروعات القومية الكبرى شمولها واتساعها وانتشارها في مختلف أرجاء الوطن، وذلك للتغلب على العديد من الأزمات التي

طالت الاقتصاد المصري، نتيجة تأثره بما حدث من اضطرابات في الاقتصاد عالمياً، باتباع العديد من الاستراتيجيات والرؤى الداعمة للقطاعات الحيوية للدولة، للحفاظ على سريان عجلة التنمية والتقدم للأمام، وتحسين سوق العمل وزيادة الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال إرساء قواعد العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل، وتقليص نسبة البطالة والفقر، وإعادة توزيع السكان وانتشارهم على امتداد سلسلة من المدن الجديدة في كافة مناطق الجمهورية، بما يحقق التمكين الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الشعب المصري (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥، ص٥).

ولقد شهدت محافظة الإسماعيلية بشكل خاص إنشاء العديد من المشروعات القومية الكبرى وتنفيذ المبادرات الرئاسية، التي جعلت منها واحدة من أهم محافظات مصر اقتصادياً، ويأتي على رأسها مشروعات الطرق والكباري التي ربطت المحافظة بالمحافظات الأخرى، والأنفاق التي سهلت الانتقال من غرب الإسماعيلية إلى سيناء عبر قناة السويس، بالإضافة إلى قناة السويس الجديدة فهي شريان حياة جديد، ساهم في تقليل عبور السفن عبر القناة وانتعاش حركة التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مشروعات الاستزراع السمكي وصناعات المواد الغذائية، لسد الفجوة المحلية من احتياجات السلع الغذائية المختلفة، كذلك إنشاء مدينة الإسماعيلية الجديدة وما يمكن أن توفره من حلول لمشكلة الإسكان بالمحافظة، إلى جانب دعم البنية التحتية بإنشاء وتطوير محطات المياه النقية والصرف الصحي وتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل، كذلك إنشاء وتطوير الوحدات الصحية والمدارس في المراحل العمرية المختلفة (البوابة الالكترونية لمحافظة الإسماعيلية،٢٠٢٠).

وبالنظر إلى الادبيات السابقة التي تبرز دور المشروعات القومية الكبرى في التنمية، ومنها دراسة (عوض، ٢٠١٣) التي توصلت إلي أن المشروع القومي في شرق العوينات، ساهم في توفير العديد من فرص العمل في مجالات مختلفة، كما أن الشباب صغار السن وغير المتزوجين هم الشريحة الأكثر وجوداً بالمشروع، وأشارت دراسة (جبر وآخرون، ٢٠٢٠) إلى أن المشروعات القومية ضرورة ملحة وحتمية وهى أمل مصر في إعمار الحيز المهجور واستغلال موارده، واستقطاب تجمعات عمرانية جديدة تساعد في رسم خريطة عمرانية تنموية تراعى غالبية المسطح الكلي للجمهورية، كما تحقق المشروعات القومية التوازن العمراني للخريطة العمرانية من حيث كونها أقطاب تنموية رئيسية ينتج من خلالها اقطاب فرعية، وهى بمثابة مركز ثقل قادر على تحقيق ونشر التنمية العمرانية في جميع أنحاء الدولة، كما أكدت دراسة (عبد اللطيف، ٢٠٢٠) على أن معظم الأهداف الخاصة بالمشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية (مشروعك)، قد تحققت بنسبة عالية ومنها: خلق فرص تنموية، وتنمية الارتباط بالدولة والانتماء، ورفع مستوى المعيشة، كذلك خفض معدلات البطالة، وخلق حالة من الولاء للمواطن، وكذلك ابعاد الشباب عن الظواهر السلبية تحققت بنسبة عالية، كما أضافت دراسة (طايل، ٢٠٢٢) أن مصر تمتلك العديد من المشروعات القومية المختلفة، التي تعمل على تهيئة البيئة لجذب الاستثمارات، وتساعد المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة على خلق فرص عمل للشباب، كما تعمل المشروعات القومية على زيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضي من أجل القضاء على الجوع، وأوضحت الدراسة

أن هناك ترابط بين المشروعات القومية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يظهر ذلك من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى البطالة، إلى جانب انخفاض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، وارتفاع صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي في البنك المركزي المصري، كما تفيد دراسة (عثمان، ٢٠٢٢)، فاعلية المبادرات الرئاسية في تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للأسر الريفية والتي ظهرت من خلال (إجراء الفحوصات عن الأمراض المزمنة- الحصول على الأدوية المجانية- حضور ندوات عن العادات الصحية السليمة- الاستفادة من القوافل الطبية)، كذلك فاعلية المبادرات الرئاسية في تحسين مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للأسر من خلال (تفعيل فصول محو الأمية- إلحاق الأطفال بالمدرسة- إنشاء وتجيد بعض الفصول الدراسية- توفير الكوادر التعليمية)، أيضاً فاعلية المبادرات الرئاسية في تحقيق التمكين الاقتصادي من خلال (توفير الوجبات الغذائية المدعمة- تيسير زواج الايتام- حضور دورات للتدريب المهني- الحصول على مساعدات لزيادة الدخل- تنفيذ بعض المشروعات الصغيرة للشباب- توفير قروض ميسرة)، فضلاً عن فاعلية المبادرات الرئاسية في تنفيذ مشروعات البنية التحتية للأسر من خلال (التشجيع على مشروعات جمع القمامة وتدويرها- تطوير مركز الشباب- رصف الطرق- البدء في مشروع الصرف الصحي- توفير المرافق الأساسية وتوصيل المياه للفقراء).

ويدعم ذلك أراء "روزنتين رودان" من خلال "نظرية الدفعة القوية" التي يمكن من خلالها تفسير الاهتمام بإنشاء المشروعات القومية في مصر، من

خلال الاعتماد على استراتيجية "الاستثمار المنسق" هو أساس مفهوم الدفعة القوية، والذي يأتي عندما تعتمد القطاعات المختلفة للاقتصاد على عوائد متزايدة، يخلق من خلالها زيادة في الدخل ووفرة في الموارد يقابله الطلب على السلع التكنولوجية، فينشأ هناك تفاعلات بين الشركات الصناعية وقطاعات المجتمع متمثلة في "الطلب والامداد"، مما يؤدي إلى زيادة التصنيع الذي يتطلب دفعة كبيرة لسد تلك الاحتياجات (wang,2019, p 2)

كما يفترض "رودان" أن التصنيع هو طريق التنمية القوي والذي لابد أن تنطلق منه خلال الاستثمار وبناء الطرق والمواصلات وتوفير وسائل النقل والتدريب للعاملين، وتخصيص استثمارات كبيرة لإنشاء صناعات استهلاكية تكاملية خفيفة تجذب من خلالها رؤوس الأموال الخارجية، الابتعاد عن الصناعات ذات التكلفة العالية والاعتماد على أساس مبدأ تقسيم العمل الدولي، الذي يكفل تمويل البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعات الثقيلة والمتطورة، في الاعتماد على الاستثمار الواسع يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار الوطني ومن ثم زيادة التقدم الاقتصادي، من خلال الاعتماد على الموارد الوطنية وتنفيذ المشاريع الصناعية عن طريق خطط واستراتيجيات وطنية (معمري، ٢٠١٨، ص ٥٨).

فتحقيق التنمية لا يتم إلا بسلسلة من الدفعات القوية للاقتصاد، ذلك أن الدفعات الصغيرة حتى وإن كثرت وتوالت لا يمكنها أن تؤدي إلى نتيجة الدفعة القوية، ويشبه أنصار هذه النظرية قضية التنمية في الدول النامية بإقلاع

الطائرة، فلكي تقلع الطائرة وتصبح محمولة على الهواء، لابد أن تتجاوز حد أدنى من السرعة الأرضية، ولابد من جهد مكثف في صورة دفعة قوية تمكن المجتمع النامي أن ينطلق في طريق التنمية (العبد، عدلي، ٢٠٠٧، ص ١٧).

ويري "فيبر" في تحديده لخصائص النموذج التنموي المثالي، والذي يعتمد في مضمونه على (إستناد المشروعات الاقتصادية على التنظيم الرشيد الذي تتم إدارته وفقاً للمبادئ العلمية– الحماس المتزايد والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل– الأخذ بمبدأ السوق والربحية– اتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل وارتباط ذلك بتأهيل الأفراد واكتسابهم المهارات اللازمة للقيام بأدوارهم– سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات في المجتمع الواحد أي سهولة التنقل مع السرعة في التغير دون حواجز تذكر– حرية التفكير وسهولة تقبل الأفكار الجديدة والقيام بتطبيقها– العقلانية أي التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية والتفكير– السلوك الواعي المتفق مع أحكام المنطق والمعرفة العلمية النظرية والتطبيقية– الديموقراطية واتساع قاعدة المشاركة) (مصطفي،٢٠٠٧، ص ص ٤٧–٥٤).

كما يشير رواد نظرية التحديث في تفسيرهم لعملية التنمية الاقتصادية، إلى حتمية تغيير اتجاهات الأفراد والجماعات الاقتصادية، مع التطبيق المنظم للعلوم والتكنولوجيا في عمليات الإنتاج والترشيد في التوزيع، والاستخدام الكلي للطاقة بدلاً من استخدام الطاقة الحيوانية أو البشرية المستخدمة في المجتمعات التقليدية، إلى جانب وجود المهارات البشرية سواء كانت فنية أو إدارية، الأمر

الذي يؤدي إلى تنوع الإنتاج وإشباع احتياجات المستهلكين المتعددة، وحين تبدأ عملية التحديث فإن مجموعة القيم والنظم والعلاقات الاجتماعية وسائر التنظيمات القائمة في المجتمع، ينبغي أن تتجاوب مع تلك القيم والمواقف والتنظيمات الجديدة التي يتضمنها نوع التغيير الجديد، (التابعي، ١٩٨٥، ص ٦٢).

ومن هذا المنطلق يحاول الباحث في البحث الراهن الوصول إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداه: التعرف على ملامح المشروعات القومية الكبرى ودورها في التنمية، من خلال عرض لماهية المشروع القومي وأهدافه وتصنيفاته، والآثار المترتبة على إنشاء تلك المشروعات، إلى جانب عرض لواقع المشروعات القومية الكبري في جمهورية مصر العربية وبالأخص (محافظة الإسماعيلية).

ب- أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى إثراء التراث النظري فيما يتعلق بماهية المشروعات القومية الكبرى وأنماطها، التي أدرجتها الدولة المصرية في خططها للتنمية وشرعت في إنشائها، ومساهمتها في تنمية جمهورية مصر العربية بالتركيز على "محافظة الإسماعيلية".

ت- أهداف البحث:

يكمن الهدف الرئيسي للبحث الراهن في الكشف عن " **ملامح المشروعات القومية الكبري في محافظة الإسماعيلية**"

ويشتمل هذا الهدف على عدة أهداف فرعية نحددها فيما يلي:

١- التعرف على ماهية المشروع القومي.

٢- التعرف على أهداف المشروعات القومية وتصنيفاتها.
٣- التعرف على الآثار المترتبة على إنشاء المشروعات القومية.
٤- الكشف عن واقع المشروعات القومية الكبرى في مصر.
٥- الكشف عن واقع المشروعات القومية الكبرى بمحافظة الإسماعيلية.

أولاً: ماهية المشروعات القومية الكبرى:

تستخدم كلمة مشروع للتعبير عن برنامج أو خطة لإدارة السياسات العامة للدولة، يعبر من خلاله عن مفهوم ما للصالح العام كما تعرفه السلطة السياسية، وكما تفترض أنه يعبر عن رغبة المجتمعات التي تمثلها، فالمشروعات القومية الكبرى هنا تعبر عن حزمة من السياسات التي تستهدف تغييرات مستقبلية، عن طريق وضع استثمارات لتحقيق عوائد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية في مدى زمني معين، وهي كيان قانوني تشرف عليه الدولة المصرية ولا يستهدف الربح، ويقدم من خلاله سلع أو خدمات تنموية تهدف إلى إحداث تغيرات مقصودة في الجوانب الاجتماعية وبناء قدرات الإنسان، من خلال التعليم واكتساب الخبرات، واستخدام التخطيط لتحقيق الاستثمار الأمثل لموارد الدولة (الحوراني،٢٠١٨، ص ٣٠٢)، ويستهدف التخطيط الإقليمي ربط مشروعات التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والعمرانية، والاتجاه إلى التوزيع المتوازن للسكان وفقاً للموارد المتاحة، وإنشاء نقاط جذب سكاني من خلال تخصيص بعض النشاطات الملائمة للمنطقة المرغوب تعميرها، بهدف تحقيق التنسيق والتوقع المكاني للمشاريع القومية الكبرى ضمن قواعد تضمن التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية والخدمات الطبيعية والبشرية بين مختلف الأقاليم وكذلك مناطق الأقاليم الواحد (إبراهيم، ٢٠٠٩، ص ١١).

فالمشروعات القومية بمثابة ركيزة للتنمية تعبر عن مجموعة من التصورات الخاصة باحتياجات السكان، والتي تخضع في مضمونها لمجموعة من القوانين والقواعد المنظمة لطريقة سيرها، وتأخذ في تنفيذها العديد من المراحل المختلفة من أهمها: مرحلة تحديد كل من (مواصفات المشروع – الاستراتيجيات والوسائل المستخدمة– موارد المشروع– الموقع– كيفية البناء والتشغيل)، ثم الانتقال إلى مرحلة اتخاذ الإجراءات الخاصة بالبدء في تنفيذ المشروع وتشغيله، وصولاً إلى مرحلة قياس الآثر المباشر لتلك المشروعات على السكان وتحديد إمكانية وصول الخدمات المطلوبة إليهم (Heller,2019,p8).

ويتم تجسيد أهداف التنمية من خلال استخدام التخطيط كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف، فمن خلال التوجيهات التنموية نصل إلى الأفكار التخطيطية التنموية لتحقيق التمازج الطبيعي والوظيفي بين الإنسان والبيئة، والتي يجب ان تتضمن:

١– توجهات لتنمية الموارد الطبيعية والبيئية: وتتضمن دراسة الطبيعة ومحيطها وتتضمن (تخطيط المدن والقرى وأماكن العمل والترفيه والسياحة والخدمات وسبل المواصلات واستصلاح الأراضي)، والذي يتبعه تحديد مستوى عملية الاستفادة من الموارد الطبيعية وحالاتها، ووضع التوجيهات التنموية لتحديد معايير الاستعمال، بما يحقق الانتفاع الأمثل بالموارد والوسائل والقدرات المحمية في الارتقاء بنوعية حياة المواطنين.

٢- توجهات التنمية السكانية: وتشمل دراسة جميع النواحي السكانية والبشرية وتتضمن (الحجم- التركيب الهرمي – التوزيع – الكثافات – التركيب النوعي – التركيب الاجتماعي – الوضع الثقافي – الوضع الصحي)، أي ما يتعلق بالتركيب الاثنوجرافي والديموجرافي للمجتمع، والذي يساعد في السيطرة على النمو السكاني وملائمة التوزيع الحجمي للسكان، والعمل على إعادة توزيعهم من خلال المعالجات التخطيطية اللازمة عبر تنظيم الكثافات السكانية، وخفض معدل النمو السكاني في المناطق ذات الكثافة العالية وتوجيه الزيادة إلى المناطق المنخفضة الكثافة، هذا ويتم حساب الطاقة الاستيعابية للتجمعات السكانية في الإقليم طبقاً للموارد في مجال التشييدات والإسكان والبنى التحتية والتي يأتي دورها للحد من الهجرة، وتنظيمها عبر تأمين فرص العمل ورفع المستوى الاجتماعي الثقافي والمهني(إبراهيم، ٢٠٠٩، ص ص ٢١-٢٢).

٣- توجهات التنمية الاقتصادية: وتتضمن جميع النواحي الاقتصادية مثل: (الصناعة – السياحة – الزراعة- التجارة أو في مجال الثروات الباطنية – الحيوانية)، ووفق متطلبات كل نوع من النشاطات يتم تحديد الركائز الأساسية لإستراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال تطوير إستراتيجية إنتاجية تضمن دمج مبادئ التنمية المستدامة في برامج التنمية الاقتصادية.

٤- تنظيم طرق الاستفادة من الموارد الطبيعية: يتم وفق درجة الطلب الحقيقي على تلك الموارد ونوعها ودرجتها من حيث الجودة وكذلك طبيعتها ومدى توافرها، ولابد من استخدام الوسائل المختلفة للمحافظة عليها والإشراف على توزيعها بهدف الاستفادة منها لأطول مدة ممكنة، ويتم ذلك من خلال بعض الأنشطة الاقتصادية من أهمها:

– التنمية الزراعية: بعد دراسة التربة ومصادر ونوعية مياه الري وتقدير حجم العمالة للأنشطة الزراعية يتم وضع السياسة العامة للتنمية الزراعية.

– الصناعة: بعد تحديد حجم الاستثمار اللازم وأحجام المنشآت الصناعية الحالية والمستقبلية وتحديد معايير التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية المقترحة وتوقعات حجم العمالة ومتطلبات الأنشطة الصناعية.

– دراسات التشييد والبناء: دراسة إمكانية تحويل المشروعات الكبرى والعمالة اللازمة في مجالات التشييد والبناء وتحديد مواصفات الأرض الملائمة والحصول عليها.

٥– توجهات التنمية العمرانية: يتم تقييم مساحة الأرض المطلوبة بتحديد حجم التجمعات العمرانية ومساحة المناطق الاحتياطية والمرافق والشبكات والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وتوفير علاقات منطقية بين العناصر الحضرية وتوفير عناصر وصول وخدمات عامة مناسبة حتى نتمكن من وضع المؤشرات والبرامج اللازمة عبر توجيهات التنمية بما يحقق احتياجات الحيز العمراني للمتطلبات البشرية، وذلك من خلال معالجة مشاكل ارتفاع الأسعار وبيع الأراضي والعقارات في المدن أو الريف نتيجة لتوسع المدن، كذلك إدارة العمران الذي يعمل على تحريك المصادر المختلفة لتعمل بصورة كلية في ميادين التخطيط، والبرامج التي تسعى للوصول إلى كافة الاحتياجات اللازمة للنشاطات السكنية باعتماد الطرق العلمية والتحليلات الموضوعية، والتي ينبغي أن تمر فيها عملية تخطيط المدن وتقسيمها إلى قطاعات وخلايا مكتفية بخدماتها وتوافر المرافق العامة بها، إلى جانب تحسين البيئة العمرانية للمناطق المتدهورة وتوفير المساحات الكافية لتغطية متطلبات التنمية (إبراهيم، ٢٠٠٩، ص ص ٢٣–٢٤).

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن تنفيذ تلك المشروعات ينقسم إلى مجموعتين أساسيتين من العوامل، أولهما يتحدد في تحليل الأدبيات المهنية والأكاديمية التي تساهم في تكوين العمليات والأنشطة ويتم من خلالها تهيئة بيئة عامة لتنفيذ تلك المشروعات، وثانيهما تشكيل البيئة وفقاً لمجموعة من العوامل المؤثرة في نجاح أي مشروع، وتسمي تلك البيئة بالنظام الوطني وتتكون من ست مجالات أساسية وهي إدارة المشاريع العامة والمؤسسات والعمليات والمنهجيات والمعارف وصولاً إلى عملية التطوير (Gasik,2015,p352).

ثانياً- أهداف المشروعات القومية وتصنيفاتها:

تهدف المشروعات القومية إلى تنمية كافة القطاعات والخدمات الإنتاجية والاجتماعية، والتي يتسع نطاقها ليشمل مختلف أقاليم ومحافظات مصر من أجل تحقيق نمو متوازن، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستمرار في النمو ومواجهة العوائق المختلفة، لتصحيح الاختلال في أنماط توزيع الاستثمارات وعائدات التنمية بين أقاليم ومحافظات مصر، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تنمية متوازنة، ترمي إلى استغلال كافة الإمكانات المتاحة وتهيئة المناطق الجديدة وسكانها ليكونوا جزء من تلك المشروعات، كما تهدف إلى جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية للمساهمة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب، والعمل على حل المشكلات الاجتماعية المختلفة والتصدي لها من خلال توفير حلول واقعية تستند على خطط منظمة، تتضمن زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، والحد من الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى من خلال دعم المدن الصغيرة بإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، وزيادة الرقعة الزراعية من خلال استصلاح

أراضي جديدة، بما يحقق الميزة النسبية للزراعة المصرية وذلك لسد العجز الغذائي وزيادة التصنيع (طايل، ٢٠٢٢، ص ٧٣٧).

وتتخذ المشروعات الاقتصادية الكبرى أنماطاً متنوعة تتوقف على الهدف من إنشاء كل مشروع، كالمناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق الخدمات اللوجستية والمناطق الصناعية والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة، كذلك الموانئ والطرق الساحلية الكبرى، وبصفة عامة تتميز المناطق الحاضنة للمشروعات الاقتصادية الكبرى بالعديد من الخصائص والمميزات مثل: الموقع الجغرافي المتميز، وامتلاكها للإمكانات المادية والبنية الأساسية المتميزة كتوفير (الكهرباء– المياه – الصرف الصحي – النقل والمواصلات– شبكة الاتصالات الحديثة– توفير الطاقة منخفضة التكاليف– وجود مناطق خدمات لوجستية تحتوي علي مكاتب للتبادل التجاري ومراكز التجمع والشحن والتفريغ وقواعد التوزيع– توفير الخبرة والمشورة والتدريب– وجود الدعم الحكومي لتلك المناطق لجذب المستثمرين المحلين والأجانب) (الحايس، ٢٠١٨، ص ص ١٣–١٤) هذا وقد يكتسب المشروع صفة القومي، إذا ما وجد به خاصية أو أكثر من الخصائص التالية:

– دعم الدولة لمثل هذه المشروعات.

– كبر حجم واستثمارات المشروع.

– تعدد وتنوع مكوناته الإنتاجية والخدمية أو كليهما.

– تعدد وتنوع مخرجاته وتأثيره المباشر وغير المباشر على السكان.

– زيادة أعداد المشاركين في المشروع بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك المتأثرين بالمشروع.

– اتساع مساحة المناطق التي يشملها المشروع وكبر عدد المستفيدين.

– إذا ما اكتسب المشروع أحد الصفات السابقة، فإنه يكتسب صفة رئيسية وهي الارتباط أو الاعتماد المتبادل بين غالبية مكوناته أو أنشطته، مع فرض إدارة متشابكة ومختلفة في انماطها.

– قد يكتسب مشروع التنمية صفة القومية إذا ارتبط تنفيذه بتأمين حدود الدولة، فوجود مشروعات تتميز ببعض السمات السابقة غالباً ما يشار إليها بالمشروعات المعقدة أو المركبة، والتي تتطلب إداراتها نظماً مبتكرة ومتطورة وليست نظماً تقليدية (دياب، ٢٠١٥: ص ص ١٢٨–١٢٩).

وتقسم دراسة (طايل، ٢٠٢٢) المشروعات القومية إلى مستويين وهم:

- المشروعات القومية على المستوى الإقليمي: وهي تلك المشروعات التي تطرح على نطاق المحافظات بهدف زيادة القدرة الإنتاجية لها بما يتوافر مع متطلبات المحافظة الحالية والمستقبلية.
- المشروعات القومية على المستوى المحلي: تلك المشروعات التي تهتم بالمشروعات الخدمية الاجتماعية والتي تقام على مستوى أو نطاق مكاني محدد، كمستوى التجمعات الريفية والاحياء وعادة ما تكون بمساهمة المجتمع المحلي.

كما تعددت أنماط تلك المشاريع ومنها:

- نمط المشروعات القومية على شكل نقاط مثل (مدينة العلمين الجديدة– مدينة الإسماعيلية الجديدة).
- نمط المشروعات القومية على شكل مناطق مثل منطقة خليج السويس.
- نمط المشروعات القومية على شكل مدوار مثل محور قناة السويس.

هذا وأشارت الدراسة إلى العديد من الخصائص التي يجب أن يتميز بها المشروع القومي نذكرها فيما يلي:

- استقطاب الطاقات البشرية.

- البعد المكاني وذلك من خلال عمل توازن في تمط توزيع الاستثمارات.
- البعد الزماني ويتمثل في تحقيق هدف قومي للإنتاج من خلال الوزن المستقبلي للاستثمارات.
- تنوع مجالات التنمية ويتحقق ذلك من خلال المشروعات الهادفة لتحقيق التنمية.
- تحقيق التنمية الرأسية والافقية وذلك بخلق المشروعات القومية الجديدة.
- البعد الاستثماري وذلك من خلال طبيعة المشروعات ما بين البنية التحتية والتنمية العمرانية، وما يناظرها من خدمات وتنمية بشرية بجانب الاستثمارات في التنمية الزراعية، والصناعية، والسياحية، والخدمية، وتظهر الدراسة العديد من سمات المشروع القومي المصري ومنها:
- تضمن المشروع شبكة كبيرة من الأعمال والأنشطة القطاعية المرتبطة ببعضها البعض، ومرتبطة بأبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- كبر حجم وسعة المشروع وبالتالي زيادة حجم الانفاق الاستثماري.
- وجود تأثير معنوي على التنمية والنمو الاقتصادي بعد اكتمال المشروع.
- تعدد مصادر التمويل بسبب زيادة حجم الانفاق الاستثماري.
- حدوث شراكة بين القطاع العام والخاص لتنفيذ المشروعات.
- حدوث تنسيق وتعاون بين مؤسسات الدولة لتنفيذ المشروع وتشغيله.

وجود سياسات اقتصادية ومالية مساندة ومحفزة لتنفيذ المشروعات وتشغيلها بكفاءة وفاعلية (طايل، ٢٠٢٢، ص ص ٧٣٤: ٧٣٨).

ثالثاً- الآثار المترتبة على إنشاء المشروعات القومية:

تتعدد الفوائد المترتبة على تأسيس المشروعات التنموية الكبرى في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، ويشير الحايس

(٢٠١٨) إلى بعض الاثار الناتجة عن تنفيذ المشروعات القومية في مصر، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

١- الآثر الاقتصادي لمشروعات التنمية الكبرى:

يتمثل في التغيرات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة في الأنشطة المهنية التي تحدث كنتيجة مباشرة لقرارات تنفذ من خلالها مشروعات عامة أو خاصة أو سياسات وبرامج عامة، ومن أهم المنافع والآثار المباشرة للاستثمار والتنمية، زيادة الإنتاج وزيادة الدخل والتوظيف من أجل توليد فرص عمل جديدة وتنوع الأنشطة الاقتصادية، وارتفاع مستويات الانفاق على المعيشة ورفع مستويات جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولا شك أن المشروعات التنموية الكبرى الحكومية والأنشطة الأيكولوجية تتحرك بتأثيراتها داخل وخارج المنطقة المحلية، ويمكن تحديد الآثار الاقتصادية المراد قياسها من خلال:

- الأثر المباشر: ويتمثل في معدلات التشغيل/ التوظيف، والأثر على معدلات البحث عن عمل، وتوليد فرص عمل جديدة، والأثر على معدلات العمالة والبطالة.

- تنشيط حركة التجارة المحلية من حيث: مدى تدفق الإيرادات للشركات المحلية، واندماج الشركات المحلية في أعمال المشروعات الكبرى، وتنشيط حركة الموردين المحليين لتوريد المنتجات للشركات الكبرى العاملة في المنطقة، ومدى تنشيط تجارة التجزئة والجملة، وتسويق المنتجات المحلية بكافة أنواعها.

- الأثر على المشروعات المهنية المحلية: كالمشروعات الزراعية والحيوانية، والبحرية، والحرفية، وتشغيل وسائل النقل المختلفة، والصناعات الحرفية التقليدية، وانتاجية الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وغيرها من المهن الأخرى المرتبطة بالإنتاج
الأسري.

– الأثر على أنماط الإنتاج المعيشي وتجديدها: كأنماط الإنتاج الزراعي والحيواني وما يرتبط به من صناعات منزلية، كذلك التغيرات التي طرأت على ذلك النمط الإنتاجي، إلى جانب نشاط الصيد البحري وأنماط الإنتاج الخاصة بالنساء، وقياس التغيرات التي طرأت على أدوات الانتاج ووسائله في ظل التطور التكنولوجي.

٢– الآثر الاجتماعي لمشروعات التنمية الكبرى:

يقصد بالآثر الاجتماعي جملة التغيرات المباشرة وغير المباشرة التي تحدث على مستوى النسق الاجتماعي بالمنطقة المحلية المستضيفة لمشروعات التنمية الكبرى، والتي يمكن تحديدها على النحو التالي:

– منظومة القيم الاجتماعية والثقافية والتي تتضمن (مستوى معيشة جيد للأسرة– تنمية جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين وتحقيق الأمن الاجتماعي– الدمج الاجتماعي التنموي لقدرات السكان المحليين وتأهيلهم بالقدر الكافي للحصول على فرص عمل مناسبة في تلك المشروعات، تمكين المرأة المصرية وحيازتها نصيب من المناصب على كافة المستويات– تدعيم صور المواطنة النشطة عن طريق دمج السكان المحليين ضمن الخطة التنموية– انخراط الجمعيات الأهلية في تنفيذ أنشطة في مجالات التنمية).

– الحراك الاجتماعي ومدى حدوث تغيرات على مستويات المعيشة والملكية، والانتقال من مستوى طبقي معين إلى مستوى طبقي أعلى نتيجة عائدات المشروعات التنموية.

– رفع مستوى الوعي التنموي لدى السكان عن أهمية المشروعات القومية التنموية ومدى التغير في ذلك الوعي.

– مدى التغير في قيم المسئولية الاجتماعية وما يرتبط بها من الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وإعلاء مصلحة الوطن على المصالح الخاصة، كذلك التعاون مع الجهات المختلفة في الحفاظ على مقدرات الوطن.

– التفاعل الثقافي ومدى قدرة المشروعات على إكساب الفرد للقيم الإيجابية مثل حب العمل (الحايس، ٢٠١٨، ص ص ١٥–١٧).

– تساهم المشروعات القومية من خلال البعد الاجتماعي في دعم بعض الأبعاد النفسية للسكان، حيث تساهم في توفير الإحساس بالأمن والطمأنينة والتخلص جزئياً من الخوف، والقلق، والإحساس بالقيمة، والقدرة.

– تساعد في تحقيق الأهداف الاجتماعية مثل وجود قاعدة دقيقة من البيانات عن المستهدفين الحقيقين من السكان على مستوى المجتمع.

– إشباع الحاجات في جانبها الاجتماعي للمستفيدين من خلال تقديم الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والبيئية للسكان.

– ارتفاع نسبة اكتساب السكان لقيمة المشاركة في هذه المشروعات، وزيادة الوعي المجتمعي لديهم، إلى جانب رفع المكانة الاجتماعية للمستفيدين ليصلوا في نهاية الأمر إلى تحقيق الأهداف المعنوية والعائد الاجتماعي لتلك المشروعات.

– رفع مستوى الثقة بين السكان المستفيدين وبين المسئولين عن تنفيذ تلك المشروعات (خوجة، ٢٠١٨، ص ص ٥٥–٥٦).

٣– الآثر البيئي:

يقصد به جملة التغيرات التي تحدث على مستوى النسق الايكولوجي بالمناطق المحلية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة انطلاق مشروعات التنمية الكبرى، وتتعدد أشكالها في الآتي:

– التنوع الحيوي وحماية البيئة البرية والبحرية وصيانتها، إلى جانب المحميات الطبيعية والشواطئ والحفاظ عليها من التلوث.

– الغلاف الجوي وحمايته عن طريق معرفة التغيرات التي تحدث في توعية الهواء والتغيرات المناخية التي يمكن أن تخلفها تلك المشروعات.

– حصر التغيرات الناتجة عن المشروعات فيما يتعلق بالحفاظ على تلويث التربة وتملحها، والحفاظ على الرقعة الزراعية الخضراء ومكافحة التصحر، كذلك التغيرات المتعلقة بتلويث المياه السطحية والجوفية وطرق التخلص من النفايات الصلبة والسائلة (الحايس، ٢٠١٨، ص ص ١٥–١٧).

وفيما يلي عرضاً مبسطاً يقوم به الباحث لواقع المشروعات القومية الكبرى في جمهورية مصر العربية وبالأخص محافظة الإسماعيلية، والتي شرعت الحكومة المصرية في إنشائها بداية من عام ٢٠١٤ وحتى الآن.

رابعاً– واقع المشروعات القومية الكبرى بجمهورية مصر العربية:

استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والمفكرين، حيث غدت البرامج والخطط الإنمائية القاسم المشترك في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلدان العالم منذ منتصف القرن العشرين، كما تصاعد الاهتمام بها مع تصاعد حركات الاستقلال والتحرر الوطني التي ساعدت على التخلص من الاستعمار، الذي سعى إلى تعضيد ودعم تخلف البلدان النامية حتي تظل مورداً للمواد الخام، وسوقاً رائجة لتجارته ومجالاً خصباً لاستثماراته، كما اختلف العلماء فيما بينهم حول غايات التنمية التي تباينت أنماطها ومستوياتها، وأصبح من الضروري قبل خوض الباحثين في موضوعاتها أن يحددوا النمط والمستوى التي تعمل في إطاره، إلى جانب تحديد مدلول التنمية الذي يستخدم في مشروعاتهم أو دراستهم العلمية، إلى أن يصبح التراث

"السوسيو–اقتصادي" للتنمية زاخراً بالعديد من التعريفات التي تساهم في تحديد هذا المدلول.

فالتنمية عملية ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديموقراطية، وفقاً لسياسية اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع (التابعي، ١٩٨٥، ص٥٠).

هذا ويتميز نمط التنمية في مصر منذ ٢٠١٤ حتى الآن، بانطلاق عدد كبير من المشروعات القومية الكبرى في مجالات متعددة، وفي كل المناطق الجغرافية، وفي توقيت واحد، حيث تركزت هذه المشروعات على قطاع النقل، وقناة السويس، والطاقة الكهربائية، مع إنشاء محاور جديدة للطرق الإقليمية، وتطوير الطرق الرئيسية، والمدن الجديدة، وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين، كما جاءت هذه المشروعات التي شملتها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، كمتطلب لتحقيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي، وفيما يلي وصفًا لتلك المشروعات والتي عرضها" تقرير التنمية البشرية" الذي انتجته رئاسة الجمهورية للعام ٢٠٢١، ويتضمن العديد من المشروعات القومية التي تم الشروع في إنشائها ومن أهمها:

١- مشروع تنمية محور قناة السويس:

يعتبر المشروع القومي لتنمية قناة السويس وثيق الصلة والارتباط بقناة السويس الجديدة، ويهدف بالأساس إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانات الهائلة

للقناة الجديدة، وتوليد المزيد من فرص العمل وجعل منطقة قناة السويس مركزاً عالمياً للملاحة البحرية والخدمات اللوجستية، ومركزاً صناعياً وبوابة للتجارة بين الشرق والغرب، حيث تم تحديد عدداً من المشروعات الرئيسية ذات الأولوية ومنها إقامة منطقة صناعية كبرى بالقرب من ميناء العين السخنة، بمساحة ٢٠٠ كيلو متر مربع، ووادي التكنولوجيا في الإسماعيلية، والذى يستهدف توفير مليون فرصة عمل مباشرة، ويعد مشروع تنمية محور إقليم القناة أضخم مشروع قومي عملاق يتم تنفيذه خلال هذه الفترة في مصر، وهو يضم سلسلة من المشروعات المتكاملة صناعية وزراعية وبنية أساسية ومشروعات تنمية عمرانية، حيث يتم تأسيس جيل جديد من المدن جاذبة للسكان، مما يساهم في إعادة رسم خريطة مصر الاقتصادية والسكانية، ويحقق ربط شبه جزيرة سيناء بالدلتا(الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥، ص ص ٢١- ٢٢).

وتقوم الرؤية المستقبلية لتطوير إقليم قناة السويس على عدة ركائز أساسية، تتمثل في التجارة العالمية والنقل بحيث يكون محور قناة السويس مركزاً لوجستياً عالمياً، إلى جانب الطاقة الجديدة والمتجددة عبر استخدام الإمكانات الطبيعية لإنتاج الطاقة النظيفة بالإقليم، كذلك مجال التنمية البشرية وتمثل الثروة البشرية الركيزة الأساسية لانطلاقة واسعة للاستثمار والدعامة الأساسية ومفتاح تنمية الإقليم، بالإضافة إلى السياحة العالمية حيث يتوافر بالإقليم منتج سياحي متميز وفريد، كذلك المجمعات الصناعية بحيث يتم إنشاء مجموعة من الصناعات المتكاملة في بيئة مثالية فضلاً عن ربط الدلتا بسيناء عبر أنفاق أسفل القناة، وتقوم الأسس التي بني عليها المشروع على احتياج مصر الشديد إلى مشروعات عملاقة، وذلك لدعم الاقتصاد القومي لتستفيد من عائداتها الأجيال الحالية والمستقبلية، واستغلال الإمكانيات الحالية في موانئ المشروع والمناطق الصناعية في تنميتها واستغلال الظهير الجغرافي لها، وذلك لإنشاء

مناطق صناعية ولوجستية تعتمد على استغلال البضاعة المارة في قناة السويس في إنشاء هذه الكيانات (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥، ص ص ٢١- ٢٢).

هذا وبدأت مشروعات هذا المحور بمشروع حفر قناة السويس الجديدة، والتي أنجزت في عام واحد من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٥ وبتمويل وطني من خلال طرح شهادات استثمار قيمتها ٦٤ مليار جنيه، وترتكز فكرة إنشاء القناة الجديدة على تعظيم الاستفادة من تفريعاتها الحالية بهدف تحقيق أكبر نسبة من ازدواجية الممر الملاحي لتسيير السفن في الاتجاهين دون توقف، بما يقلل من زمن عبور السفن ويزيد من قدرتها الاستيعابية لمرور السفن، ويقوم مشروع تنمية محور قناة السويس على استغلال إمكانياتها الحالية في موانيها، واستغلال الظهير الجغرافي لها في إنشاء مناطق صناعية ولوجستية، بالإضافة إلى إنشاء سبعة أنفاق لربط سيناء بباقي أقاليم الدولة، بهدف تحويل مصر إلى مركز اقتصادي ولوجستي عالمي وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية، وإتاحة الفرصة للشركات الوطنية للاشتراك في التنفيذ بما يحقق انتعاشه لهذه الشركات (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢١، ص ٨٨).

كما حددت خطة تنمية محور إقليم القناة ٨ مشروعات داعمة في إطار المشروعات ذات الأولوية لتنمية إقليم قناة السويس هي: (استثمار طريق العائلة المقدسة من خلال مشروع قومي متكامل- إقامة جامعة تكنولوجية بمنطقة وادى التكنولوجيا بالإسماعيلية- إقامة مدارس فندقية بالمنطقة المحصورة بين العريش/ الشيخ زويد- إنشاء مدينة للطب والعلوم بالتعاون مع جامعات دولية بشرق بورسعيد- وإنشاء محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية قدرة ٢٥٠٠ ميجاوات- استصلاح ٤٠٠ ألف فدان بشمال سيناء عبر ترعة السلام- مشروع استصلاح ٥٠ ألف فدان على مياه السيول بوديان البروك- ومشروع استصلاح

١,٦٥٩ مليـون فـدان بسـهل وادى العـريش) (الهيئـة العامـة للاسـتعلامات، ٢٠١٥، ص ٢٣).

٢- المشروع القومي لتنمية سيناء: يشمل إقامة مدن سكنية شرق بورسعيد وفي الاسماعيلية والسويس الجديدة، وإقامة أكثر من ٧٧ ألف وحدة سكنية في شبه جزيرة سيناء، وشبكة طرق ومناطق صناعية، وإنشاء مزارع سمكية.

٣- مشروع المليون ونصف مليون فدان:

يهـدف المشـروع إلـى اسـتغلال الأراضـي الصـحراوية وزيـادة الرقعـة الزراعيـة، وإعـادة ترسـيم الخريطـة السـكانية للدولـة مـن خـلال توسـيع الحيـز العمرانـي وإنشـاء مجتمعـات عمرانيـة عصـرية متكاملـة، وتعظـيم الاسـتفادة مـن موارد مصر من المياه الجوفية، وزراعة المحاصيل الاقتصادية التي تدر عائدًا ماليًا كبيراً، وتسهم في سد الفجوة الغذائية، وإقامة عديد من الصناعات المرتبطة بالنشاط الزراعي والثروة الحيوانية، والصناعات الغذائية بهدف التصدير، وزيادة صـادرات مصـر مـن المحاصـيل وتقديم أفكـار غيـر نمطيـة لخلـق فـرص عمـل للشباب.

٤- مشروع الشبكة القومية للطرق:

يعد المشروع القومي للطرق من أبرز المشروعات التـي تقوم بها الدولـة ويهـدف إلـى تحسين ورفـع كفـاءة مـا هـو قـائم مـن الطـرق وإنشـاء طـرق أخـرى جديدة، وتحسين البنية التحتية، وبناء مجتمعات عمرانية جديدة. ويمثل إجمالي المستهدف من إقامـة الشبكة القوميـة للطـرق ٣٠ ألـف كيلـومتر، ويتضـمن عدة محـاور مـن أهمهـا محـور روض الفـرج، ومحـور مصـر إفريقيـا، وقـد نُفـذت مشروعات متعددة في إطـار اهتمـام الدولـة بقطـاع الطـرق والكبـاري لاسـتيعاب حجـم حركـة النقـل المتزايـدة، مـع تحقيـق السـيولة المروريـة، عـلاوة علـى خدمـة المشروعات القومية.

وقد شملت المشروعات إنشاء طرق جديدة وازدواجها وتطوير طرق ورفع كفاءتها وتنفيذ ٦ محاور على النيل، بالإضافة إلى إنشاء محور الضبعة وإنشاء طريق الجلالة، كما سعت الحكومة لتنفيذ عدد من المشروعات التي تستهدف التطوير الشامل للسكك الحديدية، وشهد قطاع الموانئ تنفيذ العديد من المشروعات لاستغلال الموقع الجغرافي المتميز لمصر، ومن ثم تحسن ترتيب مصر في مؤشر جودة الطرق بتقرير التنافسية العالمي من المركز ١٢٨ إلى ٢٨ عالمياً (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢١، ص ٨٩).

٥- المشروع القومي للإسكان (المدن الجديدة):

يشمل العاصمة الإدارية الجديدة وتقام على أعلى المستويات العالمية، ومدينة العلمين الجديدة وتمثل مشروعًا سياحيًا وعمرانيًا متكامل، ومدينة شرق بورسعيد الجديدة والتي تضم منطقة صناعية، أيضاً مدينة الجلالة البحرية وهي مقامة أعلى هضبة جبل الجلالة، وتضم العديد من المشروعات السياحية والخدمية، وتشمل إقامة جامعة الجلالة وأول قرية أوليمبية، وتمثل الإسماعيلية الجديدة أول مدينة نموذجية في مصر تراعي ذوي الاحتياجات الخاصة، ومدينة السويس الجديدة وتمثل أولى خطوات تنمية سيناء (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢١، ص ٨٩).

٦- المشروع القومي للطاقة:

عملت الدولة على توفير جميع مصادر الطاقة المطلوبة، مع الاهتمام بالطاقة النظيفة، مثل محطة بنيان للطاقة، التي حصلت على جائزة أفضل مشروع ممول من البنك الدولي عام ٢٠١٩ لإقامة المشروعات الاستثمارية والتنموية والخدمية، ففي قطاع الكهرباء صممت خطة عاجلة لإضافة ٢٦٠٠ ميجاوات مع إنشاء محطة سيمنز العملاقة ومحطة الضبعة النووية، وتعمل

الدولة على تطوير الشبكة القومية للكهرباء لاستقبال القدرات الإضافية لها، وتطوير محطات التحكم، وقد حققت الشبكة القومية للكهرباء حالة استقرار كبيرة، ووصل فائض إنتاجها إلى أكثر من ٤ آلاف ميجا وات، وتمكنت الدولة من مواجهة ظاهرة انقطاع التيار الكهربائي، من خلال تنفيذ ١٦٩ مشروعاً بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ٣٠٨ مليارات جنيه، أسهمت في زيادة القدرات الكهربية للشبكة القومية لكهرباء مصر إلى ٥٢٠٠٠ ميجا وات(رئاسة الجمهورية، ٢٠٢١، ص ٨٩).

وفي مجال نقل الكهرباء وتوزيعها أقيمت عشر محطات غازية ودعمت شبكة النقل للجهد الفائق والعالي مع تدعيم شبكة الجهد المتوسط والمنخفض، فضلاً عن إنشاء شبكات توزيع جديدة وإعادة تخطيط الشبكات وتركيب ٤.٦ مليون عداد مسبق الدفع، كما حرصت الدولة على القيام بأعمال صيانة المحطات القائمة وتوفير الوقود اللازم للتشغيل، ومن ثم سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

وفي قطاع البترول نفذت عدد من المشروعات والتي بلغت نحو ٦٩ مشروعاً، ساهمت في تحقيق عائد اقتصادي وتوفير منتجات بترولية لتلبية احتياجات السوق المحلِي وتصدير الفائض، ووقعت اتفاقيات باستثمارات تقدر بنحو ١٤.٧ مليار جنيه، وتحقق ١٨٦ اكتشافاً بترولياً جديداً، وزاد عدد الموانئ لاستقبال البوتاجاز، وبدأ استيراد الغاز المسال، وأقيم أيضاً عدد من المشروعات لتنمية حقول الغاز والزيت من أهمها مشروع تنمية حقل ظهر، الذي يعتبر أحد أهم مشروعات التنمية، بالإضافة إلى وضع خطة لتطوير معامل التكرير إلى جانب تنفيذ عديد من المشروعات في مجال البنية الأساسية (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢١، ص ٨٩).

٧- مبادرات ومشروعات محدودي الدخل:

تهتم الدولة بتوفير احتياجات المواطنين من السلع والمواد الغذائية الأساسية، وخاصة محدودي الدخل، حيث اتخذت الحكومة المصرية عدداً من الإجراءات العاجلة للحد من الغلاء والسيطرة على الأسعار، وتحقيق التوازن الاقتصادي ومساندة محدودي الدخل والفئات الأكثر احتياجاً، وذلك لضمان حصولهم على احتياجاتهم الأساسية ومن أهمها تعزيز ورفع المخصصات لصرف بدائل ونقاط الخبز من خلال منظومة البطاقة التموينية التي تخدم أكثر من ٧٠ مليون مصري، وتفعيل دور الجمعيات التعاونية والاستهلاكية التي يتوفر لها أكثر من ٢٠٠٠ منفذ لتوزيع السلع وحماية مصالح محدودي الدخل في مختلف المحافظات، بالإضافة إلى إطلاق المبادرات الموسمية (أهلاً رمضان) وهي أسلوب متبع منذ عدة سنوات لتوفير السلع الأساسية للمواطن من خلال العديد من المنافذ والقوافل المنتشرة في أنحاء الجمهورية، تعزيز دور القوات المسلحة ومنافذها الثابتة والمتحركة لعرض السلع الغذائية بسعر التكلفة ومواجهة الغلاء، وتفعيل دور الجهات الرقابية التي تقوم بالتفتيش الدوري ومراقبة الأسواق ومتابعة الحملات على التجار وأماكن البيع، وقد شهدت السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والمبادرات لتخفيف المعاناة عن المواطنين وضبط الأسواق ومن أهمها (بطاقة التموين الذكية- منظومة التموين الجديدة- منظومة الخبز الجديدة- قاعدة بيانات موحدة في منظومة الأمان الاجتماعي- مشروع جمعيتي- مشروع المنافذ المتحركة سيارات صندوق تحيا مصر- مشروع السلاسل التجارية- مشروع إنشاء المراكز التجارية واللوجستية) (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٦، ص٣٥).

٨- تحقيق العدالة الاجتماعية (برنامجي تكافل وكرامة):

بدأت وزارة التضامن الاجتماعي تحت شعار (مصر بلا عوز) وبهدف محاصرة مشكلة الفقر في مصر، بالتعاون مع بعض الوزارات والجهات الأخرى

في تنفيذ برنامجين للدعم النقدي بهدف دعم الفئات الأكثر فقراً في قرى صعيد مصر، كذلك بعض المناطق المتاخمة لمحافظتي القاهرة والجيزة، وتتضمن تلك البرامج (تكافل- كرامة) وتنفيذها يعد جزء من شبكة الحماية الاجتماعية ومنظومة إدارة الدعم، وفى هذا الإطار تسعى تلك البرامج إلى تنفيذ أهداف عديدة على المستوى (الاقتصادي- الاجتماعي- الإنساني)، حيث تم توجيهها لخدمة فئتين أساسيتين: الفئة الأولى هي الأسر التي لديها أطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية، ويطبق عليها برنامج تكافل، أما الفئة الثانية فهي تلك الفئة التي يطبق عليها برنامج كرامة، وتتضمن فئة كبار السن فوق ٦٥ عاماً والذين لا يقدرون على العمل وليس لديهم مصادر دخل ثابتة، أو فئة المعاقين إعاقة تمنعهم من العمل والكسب ولا يملكون دخلاً ثابتاً.

ومما لا شك فيه أن تنفيذ تلك البرامج يعكس فهماً عميقاً لقضية العدالة الاجتماعية المتشابكة، والتي يحتاج حلها إلى رؤية جذرية وشاملة، فقد أدركت الحكومة المصرية أهمية قضية العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدعم الحكومي ليصل لمستحقيه الفعليين، حيث يستفيد من هذين البرنامجين في مرحلتهما الأولى ما يتخطى نصف مليون مواطن، حصلوا على دعم نقدى مشروط بما يحسن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية لأطفالهم، إضافة إلى توفير خدمات الرعاية الصحية للأمهات الحوامل والأطفال حديثي الولادة لضمان حمايتهن الصحية والحفاظ على صحة أطفالهن (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٦، ص٤٥).

٩-العدالة الثقافية:

في إطار أهمية دور المثقفين والمفكرين في المشاركة في قضايا الوطن وتحقيقاً لمبدأ المشاركة والعدالة الثقافية، دعى رئيس الجمهورية مثقفي مصر

إلى تشكيل مجموعات عمل يضمون إليها من يرون من الخبرات المصرية للتباحث بشأن مختلف القضايا الوطنية والتحديات التي تواجه الدولة المصرية، مع طرح سبل التصدي لتلك التحديات على أرض الواقع، وحتى تتضح الرؤية أكد الدستور المصري الجديد في عام ٢٠١٤ على الهوية المصرية وعبقرية موقعها وتاريخها، فهي قلب العالم كله وملتقى حضاراته وثقافاته، وفى ضوء المكانة الثقافية التي تشغلها مصر بتراثها وآثاراها، فقد خصصت الوثيقة الدستورية فصلاً مستقلاً عن المقومات الثقافية، ينص على أن الثقافة حق لكل مواطن تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية لجميع فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك، وأن تولى الحكومة اهتماماً خاصاً بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً، وتشجيع حركة الترجمة من العربية وإليها، من خلال إنشاء وتطوير العديد المشروعات التنموية في مجال الثقافة ومن أهمها (التوسع في إنشاء دور الأوبرا في محافظات مصر– إنشاء وتطوير العديد من قصور الثقافة– دعم أدباء الأقاليم– دعم النشر الإقليمي وأندية الأدب– إنشاء وتطوير مسارح الأقاليم– معرض القاهرة الدولي للكتاب بالأقاليم– إنشاء صندوق التنمية الثقافية– دعم المجلس الأعلى للثقافة– دعم الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية– إنشاء بنك المعرفة المصري ليستهدف جميع فئات الشعب المصري– إطلاق خطة الدولة الاستراتيجية للعام ٢٠١٥/٢٠١٦ لنشر الوعى الثقافي في القري والمدن)، لذلك يمثل مصطلح العدالة الثقافية أحد المصطلحات التي تحمل أحلام وطموحات الشعب المصري، من خلال تحقيق تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع، وتقليل التمييز بين الناس في جو من المشاركة الحقيقة في كل جوانب الحياة، وتشكيل وعى وإدراك المواطنين بما يمر به المجتمع من تغيرات تنعكس على مدى قدرات أفراده على الابداع والابتكار واستيعاب الآخر، لضمان

التفاعل مع متغيرات التنمية سواء داخل الدولة أو خارجها (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٦، ص ص ٧٩-٩٠).

خامساً- واقع المشروعات القومية الكبرى بمحافظة الإسماعيلية:

انطلاقًا من حرص الدولة على تحقيق التنمية الشاملة، برزت قضية تنمية المناطق الساحلية المصرية كضرورة تنموية تفرضها مقتضيات السلم الاجتماعي والأمن القومي، فلم يعد الاهتمام بتنمية المناطق الساحلية والحدودية يختزل في تقديم بعض الخدمات أو ربطها بشبكة من الطرق، أو حتى توزيع بعض عوائد التنمية، ولكن أصبح يرتبط برؤية واضحة للتنمية المجتمعية، تكون جزءا من صياغة كلية للعقد الاجتماعي الجديد الذي يستند إلى مطالب العدالة الاجتماعية، والاهتمام بالإنسان المصري وتمكينه، وفي هذا السياق تبرز أهمية تنمية تلك المناطق، فهي من ناحية تمثل مطلبا لترسيخ مفهوم المواطنة، وتأكيداً على الحق في التنمية، ومن ناحية ثانية تعطي دلالة مجتمعية لعدالة التوزيع، وتعمق مفهوم السلم الاجتماعي بين مختلف شرائح وفئات المجتمع، ومن ناحية ثالثة تعبر عن مضمون وفلسفة الدولة المصرية كدولة حديثة مرتكزة على رعايتها لمواطنيها وداعمة لقيمة العدالة المناطقية، من خلال إعطاء الاهتمام الكامل لتنمية المناطق الحدودية كمدخل لتحقيق الأمن والاستقرار والتماسك المجتمعي، وهو ما جسده دستور مصر لعام ٢٠١٤(عاطف، ٢٠٢١، ص٤).

١- المحاور الأساسية للتنمية بمحافظة الإسماعيلية:

قامت الدولة المصرية بدعم رؤيتها المستقبلية ٢٠٣٠ والتي تعكس وجود خطة استراتيجية طويلة المدى، لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات، وفى سبيل تنفيذ تلك الرؤية أطلقت الحكومة المصرية

برنامج عملها الذي يحمل عنوان "مصر تنطلق"، ليكون إطاراً لتنفيذ جهودها التنموية والتي ظهرت في إطلاق العديد من المشروعات القومية والتنموية على مدار السنوات الماضية، لتشمل جميع محافظات الجمهورية ومنها محافظة الإسماعيلية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **محور التنمية البشرية:** تحظى تنمية الإنسان والارتقاء به وتوفير احتياجاته الأساسية باهتمام بالغ من قبل الدولة المصرية، التي عمدت خلال السنوات الماضية بكل السبل والآليات الممكنة على تحقيق الآتي:

- مجال الرعاية الصحية: شهدت محافظة الإسماعيلية جهوداً حثيثة خلال السنوات السبع الماضية، لتحسين مستوى الرعاية الصحية والارتقاء بمجال تقديم الخدمات الطبية، وذلك من أجل توفير منظومة للرعاية الصحية تليق بالمواطن، وبناء على ذلك تم تنفيذ العديد من المشروعات لتطوير الخدمات الصحية المقدمة بالمحافظة من أهمها: تطوير مستشفى طوارئ أبو خليفة بالمحافظة وافتتاحها عام ٢٠١٩ بتكلفة تبلغ ٣٣٢.٨ مليون جنيه، دعم منظومة العلاج على نفقة الدولة بالمحافظة عام ٢٠٢٠ بحوالي ١٣٦.٥ مليون جنيه، حيث بلغ عدد المواطنين الذين تم علاجهم على نفقة الدولة إلى نحو ٤٥.٨ ألف مواطن، التطوير الشامل لمستشفى فايد بالمحافظة بقيمة تقدر بحوالي ٢٤٣.٧ مليون جنيه، تطوير مستشفى أورام الإسماعيلية التعليمي في نوفمبر ٢٠١٦، التطوير الشامل لمستشفى الإسماعيلية العام، تطوير مستشفيات (القصاصين – التل الكبير المركزي– القنطرة غرب) لضمان تقديم خدمة طبية متميزة للمواطنين، تطوير المركز الإقليمي لبنك الدم ومستشفيات البلازما بتكلفة بلغت نحو ٣١ مليون جنيه، إلى جانب تفعيل منظومة التأمين الصحي الشامل بواقع ٧ مراكز صحية وجاري تطوير باقي مراكز المحافظة، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير عدد ٥٤ مركزاً ووحدة طب أسرة على مستوى

المحافظة بتكلفة بلغت نحو مليار جنيه، كما وصل عدد مراكز الإسعاف بالمحافظة إلى ٤٨ مركزاً .

- قطاع التعليم الأساسي: يعد التعليم من أهم القطاعات التي إذا نجحت انشأت جيلاً واعياً ومثقفاً قادراً على حل جميع قضايا الوطن على المستويين الداخلي والخارجي، فالمجتمع المتعلم يمتلك القدرة على مواكبة التطور والتفوق في جميع المجالات، وعليه تم إنشاء وتطوير ورفع كفاءة عدد ٧٠ مدرسة بمختلف المراحل التعليمية خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠٢١) بتكلفة إجمالية بلغت ٣٨٥ مليون جنيه، حيث بلغ عدد المدارس بالمحافظة حوالي ٩٨٧ مدرسة في عام ٢٠٢١، كذلك احتسبت الدولة في اعتبارها أهمية التعليم الفني بالمحافظة تحت شعار "اشتغل فني"، من خلال تنفيذ ورش عمل تابعة لبرنامج الاتحاد الأوروبي لدعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني، لاستراتيجيات المتابعة والتخطيط وتقييم الإداء بالتعاون مع المحافظة وجهاز تشغيل الشباب، كما نتج عن تلك الجهود المبذولة تغيرات واضحة بالمنظومة التعليمية حتي عام ٢٠٢١، والانخفاض في نسبة التسرب الدراسي وصولاً إلى خفض نسب الأمية بالمحافظة(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ص ٧-٢٤)
- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: أهتمت الدولة بمستوى التعليم الذي تقدمه الجامعات والكليات والمؤسسات الأخرى التي تمنح درجات اكاديمية، وفي ظل جهود الدولة بالارتقاء وتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ظهرت هذه الجهود في إنشاء كليات ومعاهد بمحافظات مختلفة من ضمنها محافظة الإسماعيلية، ومن أبرز تلك المؤسسات: معهد الدراسات الأفرواسيوية للدراسات العليا ويعد بمثابة نواة للربط بين مصر وافريقيا وأسيا، بالإضافة إلى إنشاء جامعة قناة السويس الأهلية بمدينة الإسماعيلية شرق القناة، والتي تقع على مساحة ٢٨ فداناً وتقدم عدة برامج دراسة مميزة تساهم في تنمية المجتمع

المحلي، هذا وقد وصل عدد الكليات والمعاهد بالتعليم العالي بالمحافظة إلى ١٩ كلية ومعهد عام ٢٠٢٠.

- الثقافة والفنون: لها نصيب كبير في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وأن هذا التأثير يشمل معظم برامجها التنفيذية وأهدافها الاستراتيجية على جميع المستويات، وفي إطار ذلك حرصت الدولة على رفع المستوى الثقافي وتوجيه الوعي القومي للجماهير، في المجالات الثقافية والفنية المختلفة، كما جاء تنفيذ المشروع القومي "ابدأ حلمك السينما بين يدي" بالمحافظة لراغبي دراسة السينما وفنونها المختلفة، كذلك أبدت الدولة اهتمامها بالأطفال والنشء بشكل ملحوظ من خلال فاعليات ملتقي أطفال أهل مصر عام ٢٠٢١، المشروع الذي يقام عن طريق الهيئة العامة لقصور الثقافة، بهدف الاهتمام بأطفال مصر في المحافظات الحدودية، كما شهدت المحافظة افتتاح قصر ثقافة الإسماعيلية بعد تطويره، والذي يعد أكبر قصور الثقافة على مستوى الجمهورية بتكلفة بلغت ٥٨ مليون جنيه عام ٢٠٢١، حيث يبلغ عدد قصور وبيوت الثقافة بالمحافظة ٧ قصور و ٤ مسارح عامة وذلك في عام ٢٠١٩.
- تمكين المرأة: قامت محافظة الإسماعيلية بتبني قرية البياضية في عام ٢٠١٧، كنموذج للقرى الأكثر إحتياجاً لتمكين سيدات القرية اقتصادياً بتنفيذ ما يقرب من ٥٠ مشروعاً، ليشرف عليها بعد ذلك المجلس القومي للمرأة، حيث تم اختيار القرية لتكون نموذجاً يحتذى به في باقي المحافظة، إلى جانب دعم المبادرات والمعارض مثل معرض "سيدتي"، الذي شارك به عدد كبير من السيدات وذوي الهمم، وضم عدداً كبيراً من مختلف منتجات الاشغال اليدوية وجميع المنتجات الغذائية التي تباع بسعر مخفض، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مشاركة الإناث في التعليم الفني في المحافظة بلغت ٣٩.٦% وذلك عام ٢٠٢١(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ص ٧-٢٤)

- **محور التنمية الاقتصادية:** عمدت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وعادلة تسهم في تقدم ورخاء كل ربوع مصر، وظهر ذلك من خلال:

- الاستثمار: تعد محافظة الإسماعيلية من المحافظات الواعدة الجاذبة للاستثمار بجميع قطاعاته التنموية والاستثمارية، لما تمتاز به من موقع على أكبر محور لوجستي بمصر (محور قناة السويس)، فضلاً عن سهولة الاستثمار في المجال الزراعي سواء بالمياه الجوفية أو السطحية أو مياه الامطار، كما تتوافر بها العديد من المناطق الصناعية والاستثمارية منها: (المنطقة الحرة العامة- المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق- المنطقة الصناعية الأولي والثانية)، وفي سبيل دعم الأعمال وتحسين معدل الاستثمار بتلك المناطق تم إنشاء ١٤٣ مشروعاً، كما تمت إقامة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بقرار من رئيس الجمهورية لعام ٢٠١٥، وإصدار قرار جمهوري بإنشاء ٤ مجالس تخصصية للأراضي الواقعة في منطقة قناة السويس بمساحة تبلغ ٤٦٠.٦ كيلو متر شرق القناة، كذلك إنشاء منطقة استثمارية جديدة بمدينة المستقبل بمساحة تبلغ ١٥٨ فدان، يقام عليها حالياً مجمع الورش الحرفية بمساحة إجمالية قدرها ٢٥ فدان، كما ارتفع عدد الشركات الاستثمارية الجديدة بالمحافظة ليبلغ ٢٠٥ شركة خلال عام ٢٠٢٠، بواقع ٥ مليارات جنيه إجمالي رؤوس الأموال المصدرة لتلك الشركات بالمنطقة الحرة والخاصة بالمحافظة.
- التنمية الصناعية والتجارية: تم إحياء مشروع وادي التكنولوجيا بشرق القناة في محافظة الإسماعيلية، الذي يقع في سيناء على طريق الإسماعيلية العوجة، وعلى مسافة ١٢ كيلو متر من مدينة الإسماعيلية، بهدف خلق للصناعات التكنولوجية وما يتبعها من صناعات مكملة ومعامل وأبحاث

ومراكز تدريب، وتم ضمه لنطاق مشروع تنمية محور قناة السويس وذلك بقرار جمهوري في عام ٢٠١٤، ومده بالبنية الأساسية والمرافق والخدمات، كما تضم المناطق الصناعية بالمحافظة جميع أنواع الصناعات مثل صناعة (البلاستك- والمنسوجات- الملابس الجاهزة- المواد الغذائية- مواد البناء- الأخشاب- الأجهزة الكهربائية)، كما أقيم العديد من المشروعات التي تعمل ف جميع الصناعات عالية التقنية مثل (الصناعات الطبية- مجال الطاقة المتجددة- صناعة الالكترونيات)، فضلاً عن إقامة منطقة تكنولوجية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ص ٢٥-٣٨)

- الزراعة واستصلاح الأراضي: تتميز الإسماعيلية بأراضيها الخصبة وطيب محاصيلها المختلفة، لذلك تحرص الدولة المصرية على تنمية هذا القطاع بجهود كبيرة للنهوض به، ومن أهمها تنفيذ العديد من مشروعات الصوب الزراعية مثل مشروع الصوب بأبو سلطان وقرية الأمل في عام ٢٠١٨، كذلك إنشاء ٢٣٥٠ بيتاً زراعياً بأحدث تكنولوجيا عالمية على مساحة ١٢.٥ ألف فدان، ولتحسين جودة التربة وزيادة الإنتاجية، تم تنفيذ مشروع شبكة صرف زراعي بمنطقة شرق البحيرات من أجل التخلص من الماء الزائد، بلغت تكلفته الاجمالية ٢٢٧ مليون جنيه، بالإضافة إلى المشروع القومي "كارت الفلاح الذكي" في عام ٢٠٢١، يتم من خلاله تحويل الحيازات الزراعية لكل فلاح من الحالة الورقية إلى الحالة المميكنة، كذلك مشروعات الثروة السمكية بالمحافظة والتي بلغ إنتاجها الفعلي ٣٥١ طناً من الأسماك المتنوعة يتم طرحها في الأسواق المحلية، كما تم توقيع برتوكول تعاون بين المحافظة والهيئة الهندسية للقوات المسلحة لإنشاء سوق السمك المطور الجديد على بحيرة الصيادين بطريق عمارة السياحي.

- البترول والثروة المعدنية: تم تخصيص مساحة ٢.٥ ألف متر مربع بشرق القناة من الأراضي لصالح الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس"، لإنشاء محطة تخفيض الضغط ونقطة المأخذ لتوصيل الغاز إلى مدينة الإسماعيلية الجديدة، ولم تغفل الدولة عن الوصول إلى المناطق المحرومة من تقديم الخدمات البترولية، حيث استهدفت التوصيل لمناطق (أبو عطوة- القصاصين- التل الكبير- أبو صوير- فايد)، بواقع ٦ محطات تموين للغاز الطبيعي في عام ٢٠١٩، كما جاء مشروع السيلكون المعدني لتحقيق أقصي استفادة من خام الكوارتز النقي للاستفادة به في إنتاج ٣٠ ألف طن سنوياً من السيلكون المعدني بتكلفة٩٠ مليون دولار.
- السياحة والآثار: حرصت الدولة على الحفاظ على المعالم الأثرية والتراثية الموجود بالمحافظة، وتبين ذلك من خلال قرار رئيس الجمهورية لسنة ٢٠١٧ باعتبار الأراضي المملوكة للدولة الموقع الأثري " تل أثار للكدوة" والكائنة بناحية جلبانة مركز القنطرة شرق الإسماعيلية أرضاً أثرية بمساحة مليون و٥٠ ألف متر مربع، كما تم تطوير وترميم متحف الإسماعيلية بالقنطرة غرب وبلغت تكلفة المشروع ١.٣ مليون جنيه، كذلك إنشاء ممشي سياحي لبحيرة التمساح يشتمل على مسار للدرجات للمشاة ومناطق خضراء، وإنشاء منتج الفرسان عام ٢٠١٨ وهو أحد المشروعات القومية السياحية بمحافظة الإسماعيلية، كما تضم المحافظة ٢٣ فندقاً وقرية سياحية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ص ٢٥-٣٨)

- **محور التنمية المجتمعية:** تعد التنمية المجتمعية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، والتي تنطوي على الاستثمار في الشباب ورعايتهم فكرياً وبدنياً، وتوفير مظلة للحماية والضمان لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز المواطنة

وتوفير الاحتياجات الأساسية التي لا غني عنها، ويظهر ذلك في محافظة الإسماعيلية من خلال:

- التضامن الاجتماعي: تسعى مبادرة "حياة كريمة" إلى التخفيف عن كاهل المواطنين والمناطق العشوائية، وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية، التي من شأنها ضمان حياة كريمة لتلك الفئة وتحسين ظروفهم، فتم توصيل المياه للمواطنين بقرى مدينة القنطرة غرب، وكذلك الصرف الصحي لنسبة كبيرة من المواطنين، إنشاء تجمعات سكنية للأسر والعائلات الكبيرة، إنشاء ١٥ فصلاً في المدرسة الإعدادية المشتركة، إلى جانب زيادة عدد الفصول ببعض مدارس المدينة المتنوعة، إنشاء مراكز خدمات اجتماعية وفقاً للنموذج الموحد للوزارة، كما تم إطلاق العديد من المبادرات الرئاسية بالمحافظة ومنها مبادرة "حماة الأطفال بلا مأوي" من خلال تقديم برامج الرعاية والتأهيل لهؤلاء الأطفال ودمجهم اجتماعياً، من أجل دمج ذوي الاحتياجات الخاصة كأفراد فاعلين في المجتمع، تم إطلاق مشروع مراكز التأهيل المهني الذي يتضمن منظومة من الخدمات المتكاملة لمساعدتهم، ويتضمن المشروع مراكز (مكتب الإسماعيلية- مكتب القصاصين- مكتب تأهيل فايد)، بتكلفة تصل نحو ٨٠٠ ألف جنيه، هذا وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" في عام ٢٠٢٠، نحو ٤١ ألف مستفيد بتكلفة بلغت ١٨٣ مليون جنيه.
- التموين والتجارة الداخلية: شهدت المحافظة اهتماماً كبيراً بقطاع التموين وتوفير السلع الأساسية، حيث تم إنشاء العديد من المشروعات الضخمة، ومنها إنشاء مركز الخدمة التموينية لخدمة ما يقرب من ٩١٥ ألف مستفيد بتكلفة بلغت ٣ ملايين جنيه، إنشاء العديد من مشروعات جمعيتي بإجمالي منافذ تصل إلى ٦٣ منفذاً بهدف توفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة، إنشاء

صومعتي القنطرة شرق وأبو صوير في عام ٢٠١٨ للحفاظ على المخزون الاستراتيجي للقمح، بتكلفة تصل إلى ٢٩٩.٤ مليون جنيه، إلى جانب تطوير صومعة الإسماعيلية بتكلفة بلغت ٢.٢ مليون جنيه، وصومعة فايد بتكلفة وصلت إلى ٥.٤ ملايين جنيه، وجاري إنشاء ٧ مستودعات إستراتيجية إقليمية بتكلفة تصل إلى ٣٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٣، تقع المحافظة في المرحلة الأولى لتنفيذ هذا المشروع، واستكمالاً لتلك الجهود المبذولة فقد وصل عدد المخابز بالمحافظة إلى ٥١٤ مخبزاً بنهاية عام ٢٠٢٠(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ص ٣٩-٥٢).

- رعاية الشباب والرياضة: نلاحظ ذلك من خلال تطوير المنشآت الرياضية الموجودة في محافظة الإسماعيلية، فقد تم تطوير وإنشاء العديد من المؤسسات من أهمها: (ستاد الإسماعيلية- نادي الفيروز – نادي واحة ٦ أغسطس- النادي الإسماعيلي الاجتماعي- الصالة المغطاة بالشيخ زايد)، بالإضافة إلى تخصيص أرض أملاك دولة بمساحة ١٠ أفدنة و١٢ قيراط، لمديرية الشباب والرياضة لإنشاء نادي أبو خليفة الرياضي عام ٢٠١٤، كما شهدت المحافظة زيادة ملحوظة في عدد مراكز الشباب على مستوى المحافظة، من ١٠٨ مركز في عام ٢٠١٤ إلى ١١٣ مركزاً عام ٢٠٢٠.
- العدالة والأمن: الارتقاء بمنظومة العدل تمثل أولى الخطوات التي قامت بها الدولة وتحققت بإنشاء مبني المحكمة الاقتصادية والأسرة على مساحة ٢٠٠٠متر، تخدم محافظات أقليم قناة السويس، ترميم وتطوير مجمع محاكم الإسماعيلية في عام ٢٠١٤ بتكلفة بلغت ٨.١ ملايين جنيه، رفع كفاءة محكمة الإسماعيلية الابتدائية بتكلفة بلغت ٥.٦ ملايين جنيه، رفع كفاءة مقرات الشهر العقاري بالمحافظة بتكلفة وصلت ١.١ مليون جنيه، وفي إطار

دعم الدولة المصرية لهذا القطاع وصل عدد مراكز وأقسام المحافظة إلى ١٠ مراكز، وعدد ٢٣ نقطة إطفاء بنهاية عام ٢٠٢٠.

- التسامح والتعايش: يأتي اهتمام الدولة ببناء المساجد والكنائس نظراً للدور الديني والوطني والاجتماعي الذي تؤديه تلك المؤسسات، فقد بلغ عدد المساجد الحكومية والأهلية ٢٢٢٢ مسجداً، وإجمالي عدد الكنائس والمباني التي تم تقنين أوضاعها ١٧ كنيسة ومبني وذلك حتى عام ٢٠٢١ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ص ٣٩-٥٢).

- **محور التنمية المكانية:** لم تكتف الدولة المصرية بالاستثمار في الموارد البشرية فقط، بل استثمرت في التنمية العمرانية خلال السنوات الماضية طفرة كبرى وغير مسبوقة تمثلت في:

الإسكان والمجتمعات العمرانية: يعد مشروع الإسكان الاجتماعي بالمحافظة أحد المشاريع القومية للدولة، يهدف إلى توزيع السكان بشكل منظم وتوفير مسكن مناسب للشباب من محدودي الدخل، تم من خلاله تنفيذ عدد ٤٨٠ وحدة إسكان اجتماعي بمدينة المستقبل بتكلفة ٥٠ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى ٢٤٠ وحدة إسكان بأبو خليفة والبياضية بتكلفة ٥٨ مليون جنيه ، إنشاء العديد من المنازل البدوية بالقنطرة شرق وغرب تقدر التكلفة بحوالي ٣ ملايين جنيه في نهاية عام ٢٠١٧، بتكلفة إنشاء تقدر بحوالي ١.٣ مليار جنيه (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ٥٣)، كذلك تم إنشاء مدينة الإسماعيلية الجديدة وتخطيطها على مساحة تقريبية تصل إلى ١٠ ملايين متر مربع، لتشمل ٥٢ ألف وحدة سكنية وتستوعب نحو ٢٥٠ ألف نسمة، وتتكون المدينة الجديدة من عدد ٧ أحياء سكنية يتم تشييدها على سبع مراحل، وكل حي سكنى يتكون من ٧٠٠ عمارة سكنية وعدد من الفيلات كاملة المرافق والخدمات من مبان خدمية كالمدارس والأسواق والوحدات الصحية

والمستشفيات، والوحدات السكنية مقسمة إلى أربعة مستويات تلائم كل الشرائح الاجتماعية، كما يتوافر بها العديد من المتنزهات العامة والمناطق الخضراء للحفاظ على الطابع الجمالي للمحافظة (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢)، كذلك وصل عدد المستفيدين من وحدات الإسكان الاجتماعي بالمحافظة نهاية عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٠ ألف مستفيد.

- تطوير العشوائيات: تم تطوير عدد من المناطق العشوائية غير الآمنة على مستوى المحافظة ومن أهمها منطقة (الكوكاكولا- على عيد- الدريسة- سكك حديد نفيشة) بتكلفة وصلت إلى ٧٥ مليون جنيه، من خلال تعاون المحافظة مع صندوق التنمية الحضرية، وبلغ عدد المستفيدين من هذا التطوير ٣٩٢.٢ ألف نسمة على مستوى المحافظة، كما تم تطوير العديد من الأسواق من أهمها (سوق الجمعة- سوق حي السلام- سوق عبد الحكيم عامر- سوق السمك المطور) بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، حيث بلغت إجمالي المناطق غير الآمنة التي تم تطويرها ٢٣ منطقة بنهاية عام ٢٠٢٠.
- الموارد والري: بذلت الدولة جهوداً كبيرة في تطوير هذا القطاع بالمحافظة من خلال مشروعات تأهيل وتبطين الترع بالمحافظة ومنها (ترعة السويس- الرياح الغربي- ترعة بورسعيد) بتكلفة تقدر بحوالي ٣٧٣.٦ مليون جنيه، وذلك لتحسين حالة الري والظروف البيئية والحفاظ على التربة، كما تم إنشاء مشروع سحارة سرابيوم بتكلفة تصل إلى نحو ٢٤٤.٤ مليون جنيه، وذلك بهدف نقل المياه أسفل قناة السويس الجديدة وتوفير مياه الري من ترعة سيناء، كما تم تنفيذ عدد ٦ عمليات لتطوير الري بمنطقتي سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق بتكلفة تصل ٣٧١.٧ مليون جنيه.
- البيئة: تحظى المشروعات البيئية بالكثير من الاهتمام من قبل الدولة، وفى ضوء ذلك تبذل الحكومة المصرية جهداً كبيراً خلا المرحلة الحالية أثمر عن

إعادة المساحات الخضراء كسابق عهدها بإنشاء العديد من الحدائق من أهمها (حديقة الفروسية- حديقة الدراويش)، كذلك تم إنشاء مصنع لتدوير القمامة والمخلفات الصلبة بمنطقة أبو بلح بتكلفة إجمالية ١٥ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٨، كما تم إنشاء خلية دفن صحي بنفس المنطقة لتحسين منظومة إدارة المخلفات وتحسين عمليات النقل والجمع، كما تم البدء في وضع إطار مؤسسي وقانوني لتطوير عمليات الفحم النباتي بتكلفة إجمالية ٨.٥ ملايين جنيه، إلى جانب تنفيذ برنامج لرصد المياه بالبحيرات بعدد ١٠ محافظات من بينهم محافظة الإسماعيلية، بتكلفة إجمالية ١٤.٧ مليون جنيه (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ص ٥٤-٦٤).

- **محور المرافق والشبكات:** شهدت البنية التحتية طفرة كبيرة خلال السنوات الماضية وهو ما أظهره التحسن الكبير في مرتبة مصر عالمياً، وذلك في مؤشر البنية التحتية بتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٩ حيث جاءت مصر في المركز ٥٢ عالمياً، ومن أهم هذه المشروعات:

- الطرق والنقل: من أضخم إنجازات النقل البحري افتتاح قناة السويس الجديدة عام ٢٠١٥، بهدف مرور السفن في الاتجاهين دون التوقف في مناطق انتظار داخل القناة، ويبلغ طولها ٣٥ كيلو متراً مقارنة بالقنة القديمة التي يبلغ طولها ١٩٠ كيلو متر، كما شهدت المحافظة مشروعات إنشاء وتطوير الطرق والكباري خلال السنوات الماضية للحد من الحوادث ومن أهمها (تطوير الطريق الدائري بالإسماعيلية- إنشاء كوبر أعلى السكة الحديد بالقصاصين- إنشاء كوبري المشاة الجديد بالمنايف- إنشاء كوبري الشهيد مصطفي هليل- إنشاء كوبري تحيا مصر لخدمة انفاق شمال الإسماعيلية- إنشاء عدد ٤ كباري دوران للخلف بمدينة الإسماعيلية- ازدواج طريق الفردان/ الصالحية- إنشاء كوبري مزلقان نفيشة- إنشاء كوبري الشهيد أحمد منسي-

إنشاء طريق العباسة القصاصين- تطوير وتوسعة طريق الإسماعيلية بورسعيد- تطوير وازدواج طريق وادي الملاك- إنشاء طريق الشط/ ميت أبو الكوم بمدينة القنطرة شرق- طريق عزبة الشعراوي)، حيث بلغ إجمالي الطرق المرصوفة والمطورة بالمدينة حوالي ٣.٦ ألف كيلو متر، أما عن الانفاق التي تم إنشاؤها وتطويرها بالمحافظة فتتمثل في إنشاء (نفق مشاة جامعة قناة السويس- انفاق قناة السويس- أنفاق تحيا مصر شمال الإسماعيلية)، كما بلغت تكلفة إنشاء أنفاق تحيا مصر لخدمة أنفاق شمال الإسماعيلية نحو ٢٠ مليار جنيه.

- الاتصالات والمعلومات: تسعى الدولة إلى بناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع يتعامل رقمياً في جميع نواحي الحياة، من خلال تعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين جودة الخدمات الحكومية من خلال تحسين بيئة وإجراءات العمل، حيث نفذت الدولة مشروع ميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل في ٦ محافظات من بينها محافظة الإسماعيلية، إلى جانب إنشاء فرع جديد لمعهد تكنولوجيا المعلومات لتعزيز القدرات البشرية لخدمة خريجي جامعات المحافظة والمحافظات المجاورة، وبحلول عام ٢٠٢١ أصبحت منظومة النقل الذكي مطبقة بصورة واضحة باستخدام أحدث أساليب تكنولوجيا المعلومات وأحدث البوابات الإلكترونية والكاميرات والرادارات، لرفع مستويات الأمان على شبكة الطرق لتقليل الحوادث، واستمراراً لدعم البنية التحتية الرقمية بالمحافظة وصلت السعة التشغيلية للسنترال الرئيسي في الإسماعيلية، لخدمة نحو ٢٠٧ آلاف مواطن لتحسين خدمات الاتصالات والانترنت (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ص ٦٥-٨٠).

- الكهربـاء والطاقـة: تـم تنفيـذ العديـد مـن المشـروعات فـي مجـال الكهربـاء بالمحافظة ومنها مشروعات (محطة توليد كهرباء الشباب الغازية بالإسماعيلية بقيمة ١.٢ مليار جنيه – إنشاء محطة محولات الملاك بتكلفة ٦١.٩ مليون جنيه– إنشاء الخط الكهربائي رباعي عيون موسي شرق الإسماعيلية بتكلفة ٥٨ مليون جنيه – إنشاء محطة كهرباء الإسماعيلية الجديدة بتكلفة ٣٥.١ مليون جنيه)، كما وصل عدد المشتركين بشبكة الكهرباء بالمحافظة إلى ٥٩٤.٥ ألف مشترك بنهاية عام ٢٠٢٠.
- مياه الشرب والصرف الصحي: قامت الدولة بإنشاء العديد من المشروعات لتحسين البنية التحتية في هذا القطاع، ومن مشروعات تنقية مياه الشرب (محطة معالجة الصرف الصحي لمدينة الإسماعيلية– محطة رافع لخط مياه الشرب بمدينة الإسماعيلية– محطة ترشيح مياه مدينة الإسماعيلية لخدمة ٣٥٠ ألف نسمة بتكلفة تتخطي ٨٨٠ مليون جنيه– محطة مياه الشرب بمدينة المستقبل بتكلفة ٢٤٠ مليون جنيه– إنشاء رافع مياه شرب وخزان بالسماكين بتكلفة ٢٣ مليون جنيه– إنشاء رافع مياه الشرب بوادي الملاك بتكلفة ١٦.٥ مليون جنيه– إنشاء محطة مياه القصاصين بتكلفة ٨٥ مليون جنيه– إنشاء محطة مياه المحسمة بنظام الترشيح فائق الجودة بتكلفة ٣١ مليون جنيه)، وبالنسبة لمشروعات الصرف الصحي تم الانتهاء من تنفيذ مشروعات الصرف الصحي على مستوى المحافظة من أهمها إنشاء (مشروع الصرف الصحي بقرية الأمل بتكلفة ١٧ مليون جنيه– محطة معالجة مياه مصرف المحسمة بتكلفة ١١٤ مليون دولار– محطة الرفع الرئيسية ضمن مشروع تطوير مرافق القنطرة شرق بتكلفة ١٥٥ مليون جنيه– توسعات محطة صرف التل الكبير بتكلفة ٧٠ مليون جنيه– محطة معالجة صرف قرية السبع آبار بتكلفة ٦٥ مليون جنيه– محطة صرف صحي متكامل لمدينة

القصاصين بتكلف ١٠٠ مليون جنيه- محطة معالجة ومحطات رفع الصرف الصحي لمدينة الإسماعيلية الجديدة بتكلفة ٤٠٠ مليون جنيه- محطة صرف منشية مبارك بالقنطرة غرب بتكلفة ٢٠ مليون جنيه- محطة صرف صحي النصر بالقنطرة غرب بتكلفة ٣٥ مليون جنيه)، هذا وقد بلغت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب ٩٧.٩% من إجمالي عدد الأسر بالمحافظة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ص ٦٥-٨٠).

٢- الاعتبارات المؤثرة في تنمية محافظة الإسماعيلية:

تعني التنمية بإحداث تغييرات هيكلية تؤدي إلى زيادة النمو واستمراره وصيانته بمرور الوقت وبإزالة المعوقات الموجودة، وبالتالي فإن الظروف الموضوعية للمحافظة تحتم مراجعة العناصر المؤثرة على العملية التخطيطية، بهدف مزج الفكر النظري بأرض الواقع وتحقيق منظومة متكاملة الأبعاد خالية من الثغرات والتناقضات وزيادة معدلات الأداء، ومن أهم العناصر المؤثرة في عملية التنمية ما يلي:

- **الموقع:** محافظة الإسماعيلية هي البوابة الشرقية لمصر للعبور إلى الدول العربية وغيرها من دول القارة الآسيوية، وتتوسط إقليم قناة السويس الذي يضم محافظات القناة (بورسعيد والسويس) ومحافظتي سيناء (الشمالية والجنوبية)، وإذا كان لهذا الموقع أثره من قبل في رسم الواقع السياسي والوطني للمحافظة، فإنه اليوم يؤثر إيجابيا في صنع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمحافظة، وتقع محافظة الإسماعيلية في الجزء الشرقي لجمهورية مصر العربية في منتصف قناة السويس، على مساحة ٥٠٦٦.٩٤ كم٢ يحدها شرقاً سيناء وقناة السويس التي تخترق بحيرة التمساح والبحيرات المرة، وغرباً الحدود الشرقية

للدلتا على امتداد فرع دمياط، وجنوباً الطريق الواصل بين السويس والقاهرة، كما يحدها شمالاً بورسعيد وبحيرة المنزلة.

– **المناخ:** تتمتع المحافظة بمناخ شتوي مائل إلى الدفء فترات طويلة، وانتقالي متغير مع أمطار خفيفة إلى صيفي معتدل مائل للرطوبة، فالجو مناسب على مدار العام.

– **الزراعة:** تحظى محافظة الإسماعيلية بشهرة واسعة على مستوى الجمهورية، ويرتبط اسمها في بالعديد من محاصيل الخضر والفاكهة (المانجو – الموالح – الفراولة – الفول السوداني – الطماطم –السمسم – الفاصوليا)، وتوجد بالمحافظة خطط للتنمية الزراعية منها مشروعات استصلاح الأراضي مثل مشروع استصلاح نحو ٣٥٠ ألف فدان شرق قناة السويس، والذي ساهم في إتاحة ٥٠ ألف فرصة عمل وفى توطين ٢٥٠ ألف نسمة من السكان، ومشروع استصلاح ٥٧ ألف فدان شرق البحيرات الذي وفر نحو ١١.٤ ألف فرصة عمل وتوطين ٥٧ ألف نسمة من السكان، كذلك مشروعات البنية الأساسية للري والصرف لمشروعات أراضي شرق قناة السويس.

– **الصناعة:** توجد بمحافظة الإسماعيلية سبعة مناطق صناعية وهي المنطقة الصناعية الأولى والمنطقة الصناعية الثانية، والمنطقة الحرة والمنطقة صناعية بالقنطرة شرق ومشروع وادي التكنولوجيا، وكما يوجد منطقة صناعية بقرية أبو خليفة، ومنطقة صناعية بالقنطرة غرب، وقد ساهمت المناطق الصناعية بنصيب كبير في الاستثمار بالمحافظة، ومن أهم الصناعات بالمحافظة: الصناعات الغذائية والكهربائية والمعدنية والألمنيوم، والصناعات الهندسية وصناعة الملابس الجاهزة، والمنسوجات، والطوب الأسمنتي، والخرسانية.

- **المصايد السمكية:** تسهم مزارع الأسماك وتربيتها في تنمية اقتصاد محافظة الاسماعيلية، ويتم الاعتماد على الصيد من مياه البحيرات وقناه السويس (خطة العمل البيئي لمحافظة الإسماعيلية، ٢٠٠٨، ص ص ١٢-١٣).

٣- توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر " محافظة الإسماعيلية":

ترتكز أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على مبدأ (عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب) وهذا يعني أن التنمية المستدامة يجب أن تشمل جميع الفئات والأماكن دون أي تفرقة، وهذا يتطلب بذل جهد كبير خصوصا في الدول كبيرة الحجم من حيث عدد السكان والمساحة مثل جمهورية مصر العربية، لذا تولي الدولة المصرية اهتماماً متزايداً بعملية توطين أهداف التنمية المستدامة، لما لها من أثر في تحقيق النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، باعتبارهما من أهم الركائز الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال تحقيق بعض الأهداف الإنمائية في محافظة الإسماعيلية ومن أهمها:

- **الهدف الأول:** القضاء على الفقر لتحقيق مستهدف ٢٠٣٠ من خلال العمل على خفض المؤشر من ١.٨٢% سنوياً في المتوسط حتى عام ٢٠٣٠، عن طريق تطوير استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية لخلق فرص عمل، تحسين الدخول، بناء قدرات المجتمع على المرونة والتأقلم، كذلك رفع الوعي بأهمية اختيار الأسرة الصغيرة كأحد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لخلق مستقبل أفضل وخفض معدل إعالة الأطفال على المدى الطويل.
- **الهدف الثاني:** القضاء التام على الجوع من خلال خفض قيم مؤشر انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول) وانتشار الأنيميا بين الأطفال بنسبة ١.٣% سنوياً، إلى جانب تصميم برامج لإنهاء التقزم والانيميا بحلول عام ٢٠٢٥،

كذلك تعزيز خدمات الرعاية الصحية مع الاهتمام بالتغذية المدرسية، كما ورد في إطار أهداف التنمية المستدامة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص ٢٤).

- **الهدف الثالث:** الصحة الجيدة والرفاه من خلال زيادة المخصصات الموجهة للرعاية الطبية، وزيادة حملات التوعية لتنظيم الأسرة، ورفع وعي الأمهات بنوعية التغذية المناسبة أثناء الحمل، والمتابعة الدورية للحمل حتى الولادة العمل على تعزيز أنماط الحياة الصحية، وزيادة قيمة مؤشر عدد الأطباء لكل ١٠,٠٠٠ نسمة بقيمة ٢.٣٢% سنويًا لتحقيق المستهدف، مما سيساعد على خفض وفيات الامهات ومنها الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق على المدى البعيد، إلى جانب المتابعة المستمرة للمؤشرات للحفاظ على استدامة النجاح والتقدم نحو نتائج أفضل.

- **الهدف الرابع:** التعليم الجيد وذلك بخفض مؤشر الأمية (للذكور بنسبة ٠.٦٨% سنوياً وللإناث بنسبة ٠.٩٧% سنوياً)، عن طريق تحديد معوقات الالتحاق بالمدارس في المحافظة، والعمل على رفع قيمة مؤشر "مدارس مجهزة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة" بنسبة١.٩٧% سنويًا لتحقيق المستهدف.

- **الهدف الخامس:** المساواة بين الجنسين لتحقيق مستهدف ٢٠٣٠ من خلال العمل على الحد من الممارسات الضارة والقضاء على العنف بكل صوره، وخفض قيم مؤشرات نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥ - ٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف بدني بنسبة ١.٩% سنوياً، والختان بنسبة ١.٣% سنوياً لتحقيق المستهدف، بالإضافة إلى زيادة برامج تمكين المرأة ومعالجة العوائق التي تحول دون ذلك، إلى جانب تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ وتوسيع قاعدة السيدات المؤهلات لخوض الانتخابات.

- **الهدف الثامن:** العمل اللائق ونمو الاقتصاد عن طريق متابعة جهود خفض مؤشر بطالة الاناث بنسبة ١.٠٦% سنوياً، وإدراج برامج التدريب المهني في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية والتأكد من ملاءمة التدريب لسوق العمل المحلى للوصول لمستهدفات ٢٠٣٠، كذلك العمل على زيادة برامج تمكين المرأة لرفع قيم المؤشر بنسبة ١.١٧% سنوياً على الأقل، مثل ممارسات التوظيف العادل وخلق فرص عمل لخفض بطالة الإناث وزيادة مشاركتها في قوة العمل (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص ص ٢٣-٢٤).

- **الهدف الحادي عشر:** مدن ومجتمعات محلية مستدامة وذلك من خلال العمل على خفض قيمة مؤشر سكان المناطق العشوائية بالمحافظة بنسبة ١% سنوياً، بهدف القضاء على المناطق العشوائية الموجودة بها، إلى جانب دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، إلى جانب تعزيز التخطيط التنموي على المستوى الوطني والإقليمي.

- **الهدف السادس عشر:** السلام والعدل والمؤسسات القوية من خلال العمل على خفض مؤشر الأطفال الذين يتعرضون لعقاب بدنى بنسبة ٣.١٤% سنوياً، من خلال رفع الوعي لإنهاء إساءة معاملة الأطفال وجميع أشكال العنف والتعذيب.

- الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف المنشودة والعمل على متابعة رفع المؤشرات بالنسب المذكورة سنوياً عن طريق زيادة الإنفاق على البنية المعلوماتية التحتية، وتعزيز معدلات استفادة السكان من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص ٢٥).

ث- الخلاصة:

تهتم التنمية الاجتماعية بإحداث التغيرات التي تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية، التي بدورها تعمل في جميع نشاطات المجتمع وتحقق تنميته وتقدمه، من خلال توافق اجتماعي يتم من خلاله تنمية طاقات الفرد والوصول إلى أقصى حد مستطاع، بإشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان والوصول به لمستوى معيشي معين، فعملية تنمية المجتمع تتم من خلال أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق تحفيز وعي البيئة المحلية ومشاركة جميع الأفراد في التفكير والإعداد والتنفيذ للمشروعات القومية والبرامج التنموية.

كما تشير إلى تغيراً في المواقف غير المرغوب فيها إلى المواقف المرغوبة، فهي مرتبطة بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية، واتجاه الإنسان نحو التعاون الاجتماعي ونمو العلاقات التعاونية التلقائية، فهي تحمل معنى التماسك بين الأفراد الذين يتقاسمون ظروفاً معيشية واحدة ويناضلون من أجل إعطاء معني ومضمون لجوانب التغير الاجتماعي لتحقيق أقصى درجات الرفاهية، فالتنمية هدف معنوي لعملية تتجسد من خلالها إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع وتزويدهم من الخدمات الاجتماعية والعامة، بحيث يتاح لهم فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.

وفقاً لتلك الرؤية التنموية قامت الدولة المصرية من خلال توجهاتها الحديثة بالاهتمام بعملية النمو الاجتماعي بما تشمله من جوانب إنسانية، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع، أي الاهتمام بالإنسان وفاعليته وأنشطته في المجتمع، والتركيز على تنمية العلاقات والروابط القائمة في ذلك المجتمع، بالإضافة إلى رفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين مستوى معيشي مستدام للفرد، من خلال رفع مستوى الحياة الاجتماعية إلى جانب رفع

مستواه الثقافي والصحي، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتكيفه مع أفراد المجتمع.

الأمر الذي دعي الدولة المصرية إلى إنشاء العديد المشروعات القومية العملاقة، التي تتسم بشمولها واتساعها وانتشارها في مختلف أرجاء مصر، ويسهم هذا بصورة أو بأخرى في تحقيق التوازن الاقتصادي، وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل، وتقليص نسبة البطالة والفقر، وإعادة توزيع السكان وانتشارهم على امتداد سلسلة من المدن الجديدة في كافة المناطق بالجمهورية، فعلى الرغم من وجود التحديات والمعوقات والتي من أهمها تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، وما خلفه من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية على مستوى العالم، إلا أن الحكومة المصرية كان لها دوراً كبيراً على المستوى المحلي في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال الالتزام بتحقيق مبدئ تكافؤ الفرص، وإعطاء كل فرد فرصة عادلة للتمتع بثمار النمو، والذي ظهر من خلال السياسات الرسمية التي تتبعها الدولة نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة، والتي تؤكد على ضرورة أن تكفل عملية التنمية الفرص لجميع الناس لتفعيل طاقاتهم في إطار من الكرامة والمساواة، وأن يتمتعوا جميعاً بحياة تلبى طموحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية، بتحقيق حياة كريمة في جميع الجوانب التنموية، وتقليل الفوارق بين الدخل القومي وتحقيق النمو المتوازن على جميع المستويات، بالإضافة إلى الاستثمار في الموارد البشرية والتي تعد صلب عملية التنمية المستدامة.

كما يبرز دور الدولة المصرية في تقديم الخدمات الثقافية والتعليمية و خدمات البحث العلمي والصحة، كحق لجميع المواطنين وبمستوى من الجودة يتفق مع المعايير الدولية، من خلال إقامة العديد من المشروعات القومية والتنموية التي تهتم بتدعيم الرعاية الصحية، كذلك إنشاء العديد من المدارس

والجامعات والمراكز البحثية على مستوى عالي من الحداثة لتواكب التطور العالمي في هذا المجال، كما كفلت الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، إلى جانب توفير العديد من المشروعات التي تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال فرض بعض المعايير السياسية والاجتماعية على المجتمع وأفراده لحماية البيئة، والتي تعتبر ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة.

وتماشياً مع ما تم ذكره من دور الدولة في إنشاء العديد من مشروعات التنموية، كان لابد من وجود بنية تحتية قوية تدفع بعجلة التنمية للأمام، وتوفر خدمات أكثر وأفضل للمواطنين، كذلك دعم الطبقات الفقيرة والذي ظهر في مشروعات الإسكان الاجتماعي، ومحاربة العشوائيات وتطويرها، وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، والمبادرات والحملات الصحية، بما يحقق التوازن في تحقيق التنمية الشاملة على الأمد البعيد وحل المشكلات المعيشية وتحسين أحوال المواطنين على المدى القصير.

واستخلاصاً مما سبق يتضح أن المشروعات القومية الكبرى التي قامت بتنفيذها الدولة المصرية على المستوى المحلي، يمكن أن تضعها على الطريق السليم لبناء دولة حديثة ومتطورة تواكب أفضل المعايير الدولية، حيث عبرت الدولة من مرحلة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إلى مرحلة البناء والتعمير، وذلك بفضل السياسات والرؤي الاقتصادية التي تم تنفيذها طبقا لأساس علمي سليم، حيث وضعت الدولة المصرية هدف أساسي يرمى من خلاله إلى توفير أعلى مستويات المعيشة وضمان جودة الحياة الكريمة للمواطنين، فلا توجد تنمية حقيقة بدون مواطن واعى يتمتع بكافة حقوقه ويؤدي ما يفرض عليه من واجبات.

المراجع

١- إبراهيم، مصطفي، (٢٠٠٩)، آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية العدد ٤٠، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، بغداد.

٢- البوابة الإلكترونية لمحافظة الإسماعيلية، (٢٠٢٠)، مشروعات قومية عملاقة في الإسماعيلية، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي:
http://www.ismailia.gov.eg/Investors/Pages/InvestorsDetails.aspx?InvestorsCode=930

٣- التابعي، كمال، (١٩٨٥)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، مصر.

٤- الحايس، عبد الوهاب، (٢٠١٨)، استشراف العائد الاجتماعي للمشروعات القومية كقيمة مضافة على الشباب: مشروعات محور قناة السويس نموذجاً، المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: الشباب وصناعة المستقبل، جامعة عين شمس، مصر.

٥- الحوراني، محمد، (٢٠٠٧)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار مجدلاوي لصناعة الكتب، الأردن.

٦- العبد، عدلي، (٢٠٠٧)، الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي " الأسس النظرية والنماذج التطبيقية"، دار الفكر العربي، مصر.

٧- الغرايبه، فيصل، (٢٠١٠)، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية " في ضوء التجربة الأردنية"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

٨- الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠١٥)، المشروعات القومية العملاقة قاطرة التنمية، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية.

٩- الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠١٦)، البعد الاجتماعي في سياسة مصر التنموية، رئاسة مجلس الوزراء، المجلد الأول، جمهورية مصر العربية.

١٠- جبر وآخرون، (٢٠٢٠)،" المشروعات القومية قاطرة التنمية العمرانية في مصر"، مجلة جمعية المهندسين المصرية، مجلد ٥٩، عدد١، مصر.

١١- جهاز شئون البيئة، (٢٠٠٨)، خطة العمل البيئي لمحافظة الإسماعيلية، وزارة الدولة لشئون البيئة، مصر.

١٢- خوجة، سليم، (٢٠١٨)، العائد الاجتماعي للمشروعات القومية من منظور التخطيط الاجتماعي، بحث مقدم في أعمال المؤتمر الإقليمي بعنوان " المشروعات القومية ودورها الاجتماعي في تنمية المجتمع العربي"، المجلد الأول، جامعة بورسعيد، مصر.

١٣- دياب، عبد القادر، (٢٠١٥)، إدارة المشروعات القومية الكبرى: محور قناة السويس نموذجاً (مصر وتحديات المستقبل)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد ٢٣، عدد١، معهد التخطيط القومي، مصر.

١٤- رئاسة الجمهورية، (٢٠٢١)، تقرير التنمية البشرية في مصر، الفصل الثاني بعنوان: الإصلاح الاقتصادي في مصر والتأسيس للانطلاقة التنموية، جمهورية مصر العربية.

١٥- طايل، أيمان محمد، (٢٠٢٢)، دور المشروعات القومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة روح القوانين، مجلد ٩٧، عدد ٩٧، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر.

١٦- عاطف، أماني، (٢٠٢١)، ثلاثية الأمن والتنمية والسلم الاجتماعي " المناطق الحدودية نموذجاً" مجلة افاق اجتماعية، عدد٢، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، مصر.

١٧- عبد اللطيف، محمد، (٢٠٢٠)، تقييم المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية" مشروعك" في ضوء اللامركزية بريف محافظة المنيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنيا، مصر.

١٨- عثمان، السيد، (٢٠٢٢)، فاعلية المبادرات الرئاسية في تحسين نوعية الحياة للأسر الريفية الأكثر احتياجاً" مبادرة حياة كريمة نموذجاً، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، عدد ٨٢، جزء ١، جامعة الفيوم، مصر.

١٩- عوض، شريف، (٢٠١٣)، التقويم الاجتماعي للمشروعات القومية "شرق العوينات نموذجاً"، بحث مقدم في أعمال مؤتمر البحث العلمي الاجتماعي وقضايا التنمية في مصر، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

٢٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (٢٠٢٢)، ٧ سنوات من الإنجازات "محافظة الإسماعيلية"، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية.

٢١- مرعي، إيمان، (٢٠٢٠)، المشروعات القومية الكبرى قاطرة التنمية في مصر، مجلة رؤي مصرية، العدد ٦٧، مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مصر

٢٢- معمري، بن عيسى، (٢٠١٨)، التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحققها في الدول النامية، مجلة أبحاث، مجلد ٣، عدد ١، جامعة زيان عاشور، الجزائر.

٢٣- مصطفي، خالد، (٢٠٠٧)، قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية، أجيال لخدمات التسويق والنشر، القاهرة.

٢٤- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (٢٠٢٠)، تقرير عن توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر " محافظة الإسماعيلية "، جمهورية مصر العربية.

25- Gasik، Stanislaw، (2015)، national public project implementation system، 29th world congress international project management association، Panama.

26- Heller, Leo, (2019), The impact of mega- projects on the human rights to water and sanitation, Report to the 74th session of the UN general assembly by the UN special rapporteur on the human rights to water an sanitation.

27-Wang, ping, (2019), Big Push Theory, Department of Economics Washington University in St. Louis, USA.